أثر استخدام محاسبة القيمة العادلة على مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية

THE IMPACT OF USING THE FAIR VALUE ACCOUNTING ON THE OUTPUTS OF ACCOUNTING INFORMATION SYSTEMS IN THE JORDANIAN COMMERCIAL BANKS

إعداد الطالب

طارق عصام العكليك

إشراف

الدكتور زياد السعيدات

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص المحاسبة

كلية الأعمال

جامعة عمان العربية

كانون أول/2016

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

جامعة عمان العربية
AMMAN ARAB UNIVERSITY

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا — نموذج (9)

تفويض

نحن الموقعون أدناه، نتعهد بمنح جامعة عمان العربية حرية التصرف في نشر محتوى الرسالة الجامعية، بحيث تعود حقوق الملكية الفكرية لرسالة الماجستير الى الجامعة وفق القوانين والأنظمة والتعليمات المتعلقة بالملكية الفكرية وبراءة الاختراع.

المشرف الرئيسي	الطالب
الدكتور زياد السعيدات	طارق عصام فتحي العكليك
التوقيع:	التوقيع: .....
التاريخ:	التاريخ: 24/12/2016

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

نُوقشت هذه الرسالة والمقدمة من الطالب : **طارق عصام فتحي العكليك**

وعنوانها:

"أثر استخدام محاسبة القيمة العادلة على مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية"

وأجيزت بتاريخ13 /2016/12.

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم		التوقيع
د. زياد السعيدات	مشرفا / رئيساً	
د. مازن العمري	عضواً / داخلياً	
أ.د. سليمان الدلاهمة	عضواً / خارجياً	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

الحمد والشكر لله رب العالمين

أتقدم بالشكر والعرفان إلى جامعتي الحبيبة، وكافة كوادرها

وأخص بالشكر أعضاء الهيئة التدريسية ...أساتذتي الكرام

كما أتقدم بجزيل الشكر للدكتور زياد السعيدات لما لمست منه من إنسانية، وعلم وافر نهلت منه، وسأبقى مديناً له ما حييت

وأشكر جميع من وقف بجانبي وساندني من أهلي وأصدقائي وزملائي جميعاً

وكل الشكر والتقدير والإحترام لأعضاء لجنة المناقشة الكرام

الباحث

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الإهداء

قال تعالى" وقل ربي زدني علماً"

(أمي)

إلى نبع الحنان

إلى الحب الحقيقي في حياتي

إلى ملكة العطاء بدون مقابل

جنة الأرض أمي

(أبي)

إلى سندي ومرجعي ومُصلحي

يا قدوتي الأولى ونبراسي الذي ينير دربي

ممتلئ بالفخر بك

يا تاج الزمان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحتويات

التفويض ..... ب
قرار لجنة المناقشة ..... ج
الشكر والتقدير ..... د
الإهداء ..... هـ
قائمة المحتويات ..... و
الموضوعات ..... ز
قائمة الجداول ..... ك
الملخص ..... م
Abstract ..... ن
الفصل الأول الإطار العام للدراسة 1
الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة 9
الفصل الثالث الطريقة والإجراءات 63
الفصل الرابع تحليل البيانات وإختبار الفرضيات 68
الفصل الخامس النتائج والتوصيات 81
المراجع 84

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموضوعات

الموضوع
الفصل الأول: الاطار العام للدراسة
1-1 المقدمة
2-1 مشكلة الدراسة
3-1 أسئلة مشكلة الدراسة
4-1 أهمية الدراسة
5-1 فرضيات الدراسة
6-1 أنموذج الدراسة
7-1 التعريفات الإجرائية
8-1 حدود الدراسة
9-1 محددات الدراسة
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة
1-2 تمهيد
2-2 محاسبة القيمة العادلة
1-2-2 مفهوم القيمة العادلة
2-2-2 مميزات وعيوب محاسبة القيمة العادلة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-2-3 أهداف استخدام محاسبة القيمة العادلة
2-2-4 قياس القيمة العادلة
2-2-5 المعيار المحاسبي الدولي رقم (40)
2-2-6 المعيار المحاسبي الدولي رقم (16)
2-2-7 المعيار المحاسبي الدولي رقم (39)
2-2-8 الإفصاح المحاسبي عن الأدوات المالية
2-2-9 أهمية الإفصاح المحاسبي عن أثر القيمة العادلة
2-3 مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الاردنية
2-3-1 مفهوم نظم المعلومات المحاسبية
2-3-2 مجالات عمل نظم المعلومات المحاسبية
2-3-3 القوائم المالية في البنوك التجارية الأردنية
2-3-4 أهداف التقارير المالية في البنوك التجارية الأردنية
2-3-5 أنواع القوائم المالية في البنوك التجارية
2-3-6 ملائمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن البنوك التجارية الاردنية للمستخدمين
2-3-7 جودة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية
2-4 الدراسات السابقة
2-4-1 الدراسات باللغة العربية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-4-2 الدراسات باللغة الإنجليزية
3-4-2 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة
الفصل الثالث: الطريقة والاجراءات
1-3 منهجية الدراسة ومصادر جمع البيانات
2-3 مجتمع وعينة الدراسة
3-3 أداة الدراسة
4-3 مصادر جمع المعلومات
1-4-3 مصادر ثانوية
2-4-3 مصادر أولية
5-3 متغيرات الدراسة
6-3 قياس متغيرات الدراسة
7-3 أساليب تحليل البيانات
الفصل الرابع: تحليل البيانات واختبار الفرضيات
1-4 المقدمة
2-4 تحليل بيانات الدراسة
1-2-4 المتغير المستقل: استخدام القيمة العادلة
2-2-4 المتغير التابع: مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الاردنية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-4 اختبار فرضيات الدراسة
1-3-4 اختبار الفرضية الرئيسية
1-1-3-4 اختبار الفرضية الفرعية الأولى
2-1-3-4 اختبار الفرضية الفرعية الثانية
3-1-3-4 اختبار الفرضية الفرعية الثالثة
4-1-3-4 اختبار الفرضية الفرعية الرابعة
الفصل الخامس: النتائج والتوصيات
1-5 مناقشة النتائج
2-5 توصيات الدراسة
المراجع
1-6 المراجع باللغة العربية
2-6 المراجع باللغة الإنجليزية
3-6 المراجع الإلكترونية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

الرقم	الجدول
1	ملخص الدراسات السابقة
2	قائمة أسماء البنوك التجارية الأردنية عينة الدراسة
3	بنود متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة
4	المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لبنود المتغير المستقل
5	المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لبنود المتغير التابع
6	إختبار الانحدار المتعدد لفرضية الرئيسية
7	معاملات الانحدار للفرضية الرئيسية
8	نتائج إختبار الفرضية الفرعية الأولى
9	معاملات الانحدار للفرضية الفرعية الأولى
10	نتائج إختبار الانحدار المتعدد للفرضية الفرعية الثانية
11	معاملات الانحدار للفرضية الفرعية الثانية
12	نتائج إختبار الانحدار المتعدد للفرضية الفرعية الثالثة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

13	معاملات الانحدار للفرضية الفرعية الثالثة
14	نتائج إختبار الانحدار المتعدد للفرضية الفرعية الرابعة
15	معاملات الانحدار للفرضية الفرعية الرابعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أثر استخدام محاسبة القيمة العادلة على مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية

إعداد:

طارق العكليك

إشراف:

الدكتور زياد السعيدات

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر استخدام محاسبة القيمة العادلة على مخرجات القوائم المالية في البنوك التجارية الأردنية، ولتحقيق الهدف من هذه الدراسة تم استخدام القوائم المالية للبنوك عينة الدراسة والبالغ عددها ثلاثة عشر بنكاً تجارياً، كأداة لجمع البيانات اللازمة لاختبار فرضيات الدراسة، حيث اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على وصف ظاهرة معينة من أجل الوصول إلى أسباب هذه الظاهرة ومعرفة العوامل التي تتحكم بها، واستخلاص النتائج لتعميمها، وقد تم تطبيق عدد من الأساليب الإحصائية الملائمة من خلال برنامج spss. ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة هو وجود أثر لاستخدام محاسبة القيمة العادلة على مخرجات نظم المعلومات المحاسبية والمتمثلة بالقوائم والتقارير المالية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية، من خلال قياس أثر التغيرات في إعادة تقييم بنود الأدوات المالية والمباني والآلات والمعدات والالتزامات المتداولة على القوائم المالية في البنوك التجارية،(قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التغير في حقوق الملكية ،وقائمة التدفقات النقدية).وتوصي هذه الدراسة إلى ضرورة توفير مبادئ إرشادية محددة وواضحة لقياس القيمة العادلة، وتقليص اللجوء إلى الحكم والتقدير الشخصي من قبل القائمين على إعداد التقارير المالية، نظراً لأهمية البنود المثبتة في القوائم المالية بالقيمة العادلة ودورها في التأثير على الموقف المالي للمنشأة ونتيجة أعمالها وقيمتها السوقية.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

THE IMPACT OF USING THE FAIR VALUE ACCOUNTING ON THE OUTPUTS OF ACCOUNTING INFORMATION SYSTEMS IN THE JORDANIAN COMMERCIAL BANKS

Prepared by:

Tareq Aklik

Supervised by:

Dr. Ziad Alsaidat

Abstract

The study aims at measuring the impact of using the fair value accounting on the outputs of accounting information systems in the Jordanian commercial banks.

To achieve the objective of this study which was used for the financial statements as a tool to gather information on a sample survey of Jordanian commercial banks which number is thirteen commercial banks.

The study followed the descriptive analytical method which is based on the description of a particular phenomenon in order to reach the causes of this phenomenon and find out the factors that control them, and draws results for circulation, whichar number of appropriate statistical methods that applied through SPSS program.

This study conclude many conclusions ; the most important one is having the effect of the use of fair value accounting on accounting information of the consolidated financial reports issued by the Jordanian commercial banks systems outputs, by measuring the impact of re-evaluation of the financial securities, property plant and equipment and current liabilities, on the financial statements in commercial banks (income statement, balance sheet, statement of changes in equity, and statement of cash flows).

The study offered a set of recommendations, as the most important which is the need to provide clear and specific resnlts to the fair value measurement guidelines, and reduce the use of personal judgment and esteem by those in charge of financial reporting, and for the importance of existing items in the financial statements at fair value and its role in influencing the financial position of the entity and the result of its work and its market value.

www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة

يشير مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي إلى تعديل العديد من المعايير المحاسبية والتي تؤدي إلى إتباع القيمة العادلة وكذلك التطرق إلى تطبيق مفهوم الدخل الاقتصادي وبيان الدخل الشامل والابتعاد بذلك عن الدخل المحاسبي التقليدي المتبع.

حيث إن السعي نحو إصدار معايير محاسبية تركز في محتواها على القيمة العادلة ينعكس بشكل أساسي على القوائم المالية للمنشآت، مما يؤدي إلى تأثر الاقتصاد بشكل عام، وحتى تستطيع البلدان إدراج منشآتها في السوق العالمي وتحقيق إستثمارات جديدة، فإنه يتوجب على جميع الدول الالتزام بشروط استخدام معايير المحاسبة الدولية من قبل المنشآت العاملة فيها.

وبما أن وحدة القياس النقدي تستخدم في إثبات العمليات المالية والتي تعتبر مستودع القيمة، حيث واجه هذا المفهوم انتقادات عديدة في الفكر المحاسبي، بسبب الأبعاد الاقتصادية وتدهور القوة الشرائية للنقود بشكل كبير، والتضخم وإرتفاع الأسعار وغيرها.

وبما أن المحاسبة المالية طريقة منسقة لقياس نتائج العمليات، وأن صناعة القرارات تعتمد على استخدام مخرجات النظام المحاسبي والتي تتأثر بشكل مباشر بطرق القياس المحاسبي. لذا، تعتبر طرق القياس وملاءمتها للواقع من أكبر الأمور أهمية بين الأكاديميين والمهنيين ومستخدمي المعلومات المحاسبية، وهذا يتطلب النظر في طرق القياس المحاسبي المختلفة ومدى ملاءمتها للبيئة السوقية وذلك لإختيار الطريقة المناسبة أو مجموعة الطرق المناسبة للاستخدام.

وبناءً على ما سبق، سوف يسعى الباحث في هذه الدراسة لبيان أثر استخدام محاسبة القيمة العادلة على مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية، من خلال تحليل المعايير المحاسبية الحديثة الموجهة نحو القيمة العادلة، والتوقف على الأسباب التي أدت إلى ذلك التوجه ومن ثم معرفة الآثار التي ستنعكس على القوائم المالية في البنوك التجارية الاردنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-1 مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في قياس أثر استخدام محاسبة القيمة العادلة على مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية، وباعتبار أن أحد أهداف القوائم المالية والتي تمثل مخرجات النظام المحاسبي تتضح في تقديم المعلومات المناسبة لمختلف فئات المستخدمين والذين يستخدمونها في اتخاذ قراراتهم، وبما أنه يفترض فيها أن تعبر بموثوقية عن التدفقات النقدية ونتائج الأعمال والموقف المالي بحيث يمكن بواسطتها محاسبة المستويات الإدارية عن الأموال الموكولة إليها واتخاذ القرارات الملائمة، فإنه لابد من بيان الأصول والالتزامات بالقيمة العادلة، والتي تعتبر أكبر منفعة ومصداقية للأطراف المختلفة المستخدمة للبيانات المالية من التكلفة التاريخية.

3-1 أسئلة الدراسة

يسعى الباحث للإجابة على الأسئلة التالية:

السؤال الرئيسي: ما هو أثر استخدام محاسبة القيمة العادلة على مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية؟

وتتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

ما أثر استخدام محاسبة القيمة العادلة على قائمة الدخل في البنوك التجارية الأردنية؟

ما أثر استخدام محاسبة القيمة العادلة على قائمة المركز المالي في البنوك التجارية الأردنية؟

ما أثر استخدام محاسبة القيمة العادلة على قائمة التغير في حقوق الملكية في البنوك التجارية الأردنية؟

ما أثر استخدام محاسبة القيمة العادلة على قائمة التدفقات النقدية في البنوك التجارية الأردنية؟

وبناءً على أسئلة الدراسة سيتم وضع فرضيات الدراسة ليتم اختبارها بأدوات القياس المناسبة، وبالتالي تحليل أثر استخدام محاسبة القيمة العادلة على مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الاردنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4-1 أهمية الدراسة

الأهمية العلمية: تبرز أهمية الدراسة في بيان أثر استخدام محاسبة القيمة العادلة على مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الاردنية، ومدى كفاءة وفاعلية وسائل قياس القيمة العادلة كالسعر المحدد في سوق نشط في التأثير على خصائص المعلومات المحاسبية وبالتالي قياس أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على القوائم المالية في البنوك التجارية الأردنية.

الأهمية العملية: يساهم تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تحسين خصائص المعلومات المحاسبية المقدمة لمختلف الأطراف المستخدمة لها، وذلك من خلال تقديم معلومات مناسبة ومفهومة وبأعلى درجة موثوقية ممكنة، كما أنها تساعد في عرض بيانات مالية يمكن مقارنتها مع البيانات المالية للبنوك الأخرى وبين القوائم المالية للبنك نفسه لفترات زمنية مختلفة.

5-1 فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) لاستخدام محاسبة القيمة العادلة على مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الاردنية.

وتتفرع عنها الفرضيات التالية:

الفرضية الفرعية الاولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) لاستخدام محاسبة القيمة العادلة على قائمة الدخل في البنوك التجارية الأردنية.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) لاستخدام محاسبة القيمة العادلة على قائمة المركز المالي في البنوك التجارية الأردنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) لاستخدام محاسبة القيمة العادلة على قائمة التغير في حقوق الملكية في البنوك التجارية الأردنية.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) لاستخدام محاسبة القيمة العادلة على قائمة التدفقات النقدية في البنوك التجارية الأردنية.

1-6 أنموذج الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية، وعليه فأن الأنموذج الرئيسي المعتمد لفحص هذه الدراسة موضح بالشكل (1) المبين أدناه :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

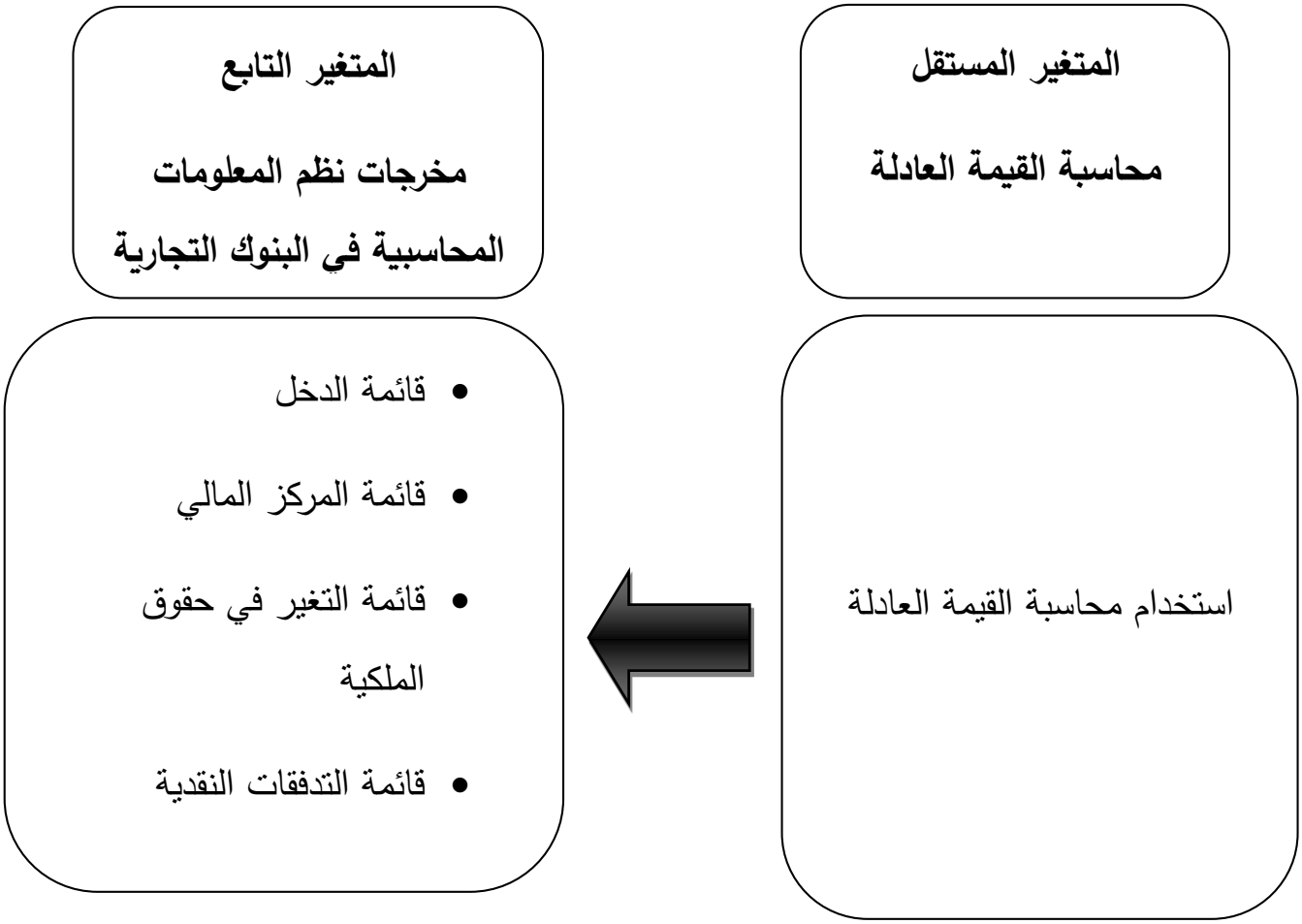

الشكل (1): أنموذج الدراسة

الأنموذج من اعداد الباحث استناداً إلى معايير المحاسبة الدولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-7 التعريفات الإجرائية

تم تحديد التعريفات الإجرائية والمعاني والدلالات لمتغيرات الدراسة (المستقلة) و(التابعة) التي سيتم استخدامها في الدراسة الحالية، وهي كالآتي:

القيمة العادلة :

هي القيمة المحددة في سوق نشط من قبل بائع ومشتري راغبين في البيع والشراء ومطلعين(السعبري، 2012).

ويستخدم هذا المصطلح في هذه الدراسة للتعبير عن القيمة العادلة في البنوك التجارية الأردنية، حيث يتضح مفهوم محاسبة القيمة العادلة من خلال إثبات بنود حسابات القوائم المالية بقيمة تعكس الواقع الفعلي في لحظة إعداد المركز المالي، حيث يمكن إعتبار المعلومات المعدّة وفقاً للقيمة العادلة والتغيرات في القيمة العادلة مهمة جداً بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية.

مخرجات نظم المعلومات المحاسبية:

تتضمن مخرجات النظام المحاسبي الملخصات والتقارير المالية التي تبين الوضع المالي للمنشأة ونتيجة أعمالها على شكل قوائم مالية (قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التغير في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية). حيث تتكون هذه النظم من مجموعة من النظم الفرعية التي تعمل مع بعضها لتشكل النظام المحاسبي الكلي، وتستخدم هذه النظم السياسات والإجراءات المحاسبية في تنفيذ الأعمال المحاسبية والمالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الدخل:

القائمة المالية التي تبين نتيجة أعمال المنشأة من صافي ربح أو خسارة لفترة محاسبية معينة، وينتج صافي الربح عند زيادة الإيرادات على المصروفات، وأما صافي الخسارة عند زيادة المصروفات على الإيرادات.(جعارات وآخرون، 2009).

قائمة المركز المالي:

القائمة المالية للمنشأة التي يتم من خلالها توضيح الموقف المالي للمنشأة في لحظة زمنية معينة، من خلال بيان ما تملكه المنشأة من أصول وما عليها من التزامات وخصوم للغير، بالإضافة إلى بيان حقوق ملاكها.(أبونصار، حميدات، 2013).

قائمة التغير في حقوق الملكية:

القائمة المالية التي توضح التغيرات في حقوق ملكية الشركاء ورأس المال لفترة زمنية معينة، ناتجة عن الاستثمارات الجديدة أو المسحوبات الشخصية للملاك، حيث تهتم هذه القائمة بالجوانب التي تحدث تغيرات على رأس المال وحقوق الملكية، وتبيّن تفاصيل التغيرات التي تحدث خلال الفترة المالية فيما يتعلق ببنود رأس المال وحقوق الملكية ةالأرباح الإحتياطيات والأرباح المحتجزة. (أبونصار، حميدات 2013).

قائمة التدفقات النقدية:

القائمة المالية التي توضح المعلومات التي ترتبط بالعمليات التي لها أثر على نقدية الشركة، سواء التدفقات النقدية الداخلة، والتدفقات النقدية الخارجة لفترة محاسبية محددة، حيث أصبح إعداد هذه القائمة ملزماً للمنشآت كجزء من بياناتها المالية عن الفترة المالية المنتهية، وتساعد قائمة التدفقات النقدية المستخدمين التعرف على الجوانب المالية للمنشأة من خلال تحليل بياناتها وبيان الشكل النقدي لأنشطة المنشأة خلال الفترة، سواء التدفقات النقدية الداخلة أو التدفقات النقدية الخارجة. (جعارات وآخرون، 2009).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-8 حدود الدراسة

الحدود المكانية: تتناول هذه الدراسة أثر استخدام محاسبة القيمة العادلة على مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية. وستطبق الدراسة في ثلاثة عشر بنكاً تجارياً أردنياً.

الحدود الزمانية: ستجرى هذه الدراسة على البنوك التجارية الأردنية في الفترة (2010-2015).

الحدود البشرية: ستجري هذه الدراسة على موظفي البنوك التجارية الأردنية في الدائرة المالية ودائرة الخزينة ودائرة الإستثمار.

الحدود العلمية: سيتم دراسة أثر استخدام محاسبة القيمة العادلة على مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية.

1-9 محددات الدراسة

واجه الباحث العديد من الصعوبات في عملية جمع المعلومات بسبب كبر حجم البيانات المالية للبنوك التجارية الأردنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

2-1 تمهيد

تسعى العديد من الهيئات المالية الدُولية ومجالس المحاسبة في معظم الدول إلى توجيه النظر على مفهوم محاسبة القيمة العادلة ومعوقات وإيجابيات استخدامها في المحاسبة المالية، وهذا أدى إلى اهتمام العديد من الدارسين والمفكرين وظهور العديد من الدراسات والأبحاث المؤيدة أو المعارضة لهذا التوجه بشكل كلي أو جزئي، وسيتم في هذا الفصل تناول مفهوم محاسبة القيمة العادلة ومزاياها وعيوبها وأهدافها وأهميتها ومتطلبات قياس القيمة العادلة في هذا الخصوص وتعريف مخرجات نظم المعلومات المحاسبية ودراسة أثر محاسبة القيمة العادلة على مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية.

2-2 محاسبة القيمة العادلة

2-2-1 مفهوم القيمة العادلة

تضمن بيان معايير المحاسبة المالية الصادر عن مجلس معايير المحاسبة في الولايات المتحدة الامريكية المالية (أهمية الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية)، وعرف القيمة العادلة على أنها "القيمة الجارية التي يمكن على أساسها تبادل الأدوات المالية بين الأطراف المختلفة". كما عرفت لجنة معايير المحاسبة الدولية القيمة العادلة في الكثير من المعايير الدولية منها التعريف الموجود في المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" على أنها "القيمة التي يمكن بها استبدال أصل أو تسوية التزام بين أطراف مطلعة وراغبة في معاملات تتم بإرادة حرة".

كما عرفت على أنها "المبلغ الذي يمكن أن تتم مبادلة الأصل به أو تسديد دين بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل وعلى أساس تجاري بحت". (حمدان، 2002).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن خلال التعريفات السابقة يرى الباحث أن القيمة العادلة هي عبارة عن قيمة الأدوات المالية (الأسهم أو السندات) التي يمكن بيعها أو شراءها بقيمة نقدية معينة، في فترة زمنية معينة مثل سوق الأسهم والسندات.

إن توجه معايير المحاسبة في فترة السبعينات من القرن العشرين في التغيّر من حساب القيمة المحاسبية باستخدام مبدأ التكلفة التاريخية إلى حساب القيمة باستخدام القيمة العادلة كوسيلة قياس أدق لتقييم الأوراق المالية والالتزامات المالية والممتلكات والاستثمارات في الأصول العقارية. وإعادة إحتساب قيمة هذه الموجودات بالقيمة العادلة، حيث تم استخدام أسس القياس المتعلقة بمعالجة هذه الحسابات تحت أسس المعايير المحاسبية، كما أن المعايير المحاسبية هي الدليل الرئيسي لحساب قيمة النشاطات والعمليات والظروف التي تؤثر على الموقف المالي للمنشآت ونتيجة أنشطتها، حيث يركّز المعيار على عملية محددة او على أحد عناصر القوائم المالية، حيث يساعد استخدام معايير المحاسبة الدولية الموجه نحو القيمة العادلة في جعل المعلومات المالية والمحاسبية أكبر جودة وفائدة وإتساقاً لفئات المستخدمين المختلفة، كما تعمل معايير المحاسبة الدُولية على تقديم المعلومات المحاسبية الأكبر ملائمة، وتتغير درجة الملائمة بتغير مستخدمي المعلومات المحاسبية، وباختلاف الغاية ودواعي الرجوع إليها، كما أنها تساعد في تفعيل قابلية المعلومات المالية للمقارنة مع المعلومات المالية للمنشآت الأخرى وبين القوائم المالية للمنشأة نفسها لعدة فترات زمنية.(Weijun, 2007).

يعتبر الإختلافات التي تطرأ على القيمة الشرائية لوحدة النقد، والأسعار المدرجة في سوق فعّال تتوافر فيه معلومات يمكن الوصول إليها من قبل جميع الاطراف مؤشراً لوجود القيمة العادلة، بمعنى استخدام المعلومات المطروحة في السوق الفعّال لقيمة الأداة المالية، ودليل ذلك هو أسعار الأسهم المدرجة في الأسواق المالية وبالتالي يتم الوصول إلى القيمة العادلة التي تمثل ثمن السهم في تلك الفترة، بحيث لا يستطيع أي مستثمر في السوق المالي من الوقوع في الخداع عند تحديد قيمة السعر مهما كان الطرف الذي يقوم بالبيع أو يقوم بالشراء، حيث تتوفر لكل منهما جميع المعلومات ذات العلاقة بالأداة المالية إذا كانت سهم أو سند مالي.(حميدات، 2004).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-2-2 مميزات وعيوب محاسبة القيمة العادلة

إن اللجوء إلى استخدام محاسبة القيمة العادلة يساعد في الإبتعاد عن جوانب الضعف الناتج عن استخدام مبدأ التكلفة التاريخية، والوصول إلى مخرجات نظم معلومات محاسبية توضّح الظروف الاقتصادية الفعلية للبنك وتُظهر مدى مصداقية الدخل الشامل ونتائج أعمال البنك، كما أن استخدام محاسبة القيمة العادلة يساعد في الوصول إلى قرارات تتعلق بالجوانب الإدارية وأخرى تتعلق بالجوانب المالية أكبر رشداً، وتساعد في الوصول إلى التنبؤات المستقبلية الخاصة بالتدفقات النقدية لاستثمارات البنك، كما أنها تساعد المتعاملين في الأسواق المالية في التنبؤ بقيمة البنك في المستقبل.(Huian,2009).

في الجانب الآخر إن تطبيق محاسبة القيمة العادلة مع عدم وجود قواعد ضابطه وإجراءات يمكن الرجوع إليها، واللجوء إلى التقديرات الشخصية والإجتهاد الذاتي في التقييم، بالإضافة إلى عدم توفر سوق فعّال ونشط لبعض الموجودات، يؤدي إلى وجود ضعف في الاستخدام لمفهوم القيمة العادلة، مما أدى إلى التأثير على مدى صدق مخرجات نظم المعلومات المحاسبية، وهذا يسمح لإدراة المنشآت بالتلاعب المقصود في البيانات المالية بما يتجه نحو مصالحها، حيث أن الاعتراف بنتائج عمل رابحة ومكاسب غير متحققة ضمن بنود الدخل الشامل وحقوق الملكية من غير أن يكون هنالك نشاطات تبادل واقعية بين المنشأة والأطراف الخارجية الأخرى، كما أن تنفيذ محاسبة القيمة العادلة يحتاج إلى مصروفات وجهود إضافية متكونة نتيجة عملية إعادة التقييم ويتطلب مدّة زمنية طويلة لتجهيز وعرض نتائج نظم المعلومات المحاسبية.(جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2010).

ويرى الباحث أن استخدام القيمة العادلة في قياس قيمة الأصول والالتزامات والإفصاح عنها بشكل أكبر ملائمة وواقعية في القوائم المالية، وأن مبدأ التكلفة التاريخية أصبح أقل ملاءمة وتمثيلاً للواقع، وأن عرض المعلومات المحاسبية التي تم قياسها بالقيمة العادلة يوفر تقييماً أكبر واقعية وملاءمة لكل من نتائج الأعمال والتدفقات النقدية المستقبلية والموقف المالي، ويوفر درجة من الموضوعية والثقة لدى مستخدمي القوائم المالية، مما يوفر البيئة المناسبة لخلق سوق مالي فعّال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-2-2 أهداف استخدام محاسبة القيمة العادلة

يمكن بيان أهداف محاسبة القيمة العادلة من حاجة مستخدمي القوائم المالية إلى معلومات محاسبية تتصف بالقابلية للمقارنة والملاءمة والموثوقية، حيث يمكن تقييم ومعرفة الموقف المالي للمنشأة ونتيجة أعمالها وذلك لتكون هذه المعلومات مفيدة لهم لاتخاذ القرارات الاقتصادية والإدارية.

يتم إظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الأقرب إلى الواقع في تاريخ إعداد الميزانية المركز المالي ، ويتم الاعتراف بالدخل من خلال الحفاظ على القوة الشرائية لحقوق المساهمين والادوات المالية في المنشأة أو من خلال الطاقة التشغيلية للمنشأة حجم الانتاج، حيث إن مفهوم القيمة العادلة مبني على أساس أن المنشأة مستمرة في أعمالها لأجل غير محدد.(النجار،2013).

ويرى الباحث إن استخدام القيمة السوقية في تقييم الأصول والالتزامات يساعد في إجراء المقارنات بين البنوك التي تستخدم القيمة العادلة في التقييم، حيث هناك قدرات تنبؤية للقيمة العادلة تعكس التأثيرات الاقتصادية الجارية. وقيام البنوك باستخدام القيمة العادلة في قياس أدواتها المالية لعدد من عملياتها الداخلية من أجل صنع قراراتها الإستثمارية والتجارية الملائمة، كذلك الأمر عندما تقوم البنوك في قياس المخاطر السوقية المحتملة وإدراتها بحيث يتم تجنبها أو إجراء الإستعدادات اللازمة للتعايش معها، وتحديد كمية رأس المال اللازمة لأعمال البنك المختلفة.

4-2-2 قياس القيمة العادلة

وضّح مجلس معايير المحاسبة الدولية الكثير من القواعد والإجراءات للتوصّل إلى القيمة العادلة في العديد من معايير المحاسبة، حيث تم تحديد مجموعة من الإرشادات لقياس القيمة العادلة بهدف الإفصاح عنها من خلال إصدار المعيار المحاسبي الدولي رقم (32)، من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولي، وبناءً عليه تم تقسيم السوق المالي تبعاً لدرجة فعالية ونشاط هذا السوق إلى كُفء، وغير كُفء، وذلك بهدف تحديد السعر المعروض للاستثمارات المالية المتداولة في السوق الكُفء، والذي يُعّد أمثل مقياس للقيمة العادلة. (Epstein،2006).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتوجه مفهوم القيمة العادلة إلى السعر الذي سيتم الحصول عليه لبيع أحد الموجودات أو الذي سيتم إنفاقه لنقل أحد الالتزامات في معاملة متسلسلة بين الطرف البائع والطرف المشتري في السوق في تاريخ القياس، حيث يتم تحديد حالة الأصل ومكانه، كما يتم حصر القيود والمعوقات الموجودة على عملية بيع الموجودات أو استخدامها، وتقوم المنشأة بقياس القيمة العادلة لأحد الموجودات أو المطلوبات باستخدام الاعتبارات التي يقوم باستخدامها أطراف السوق عند تحديد سعر الأصل أو الالتزام على إفتراض أن هؤلاء الأطراف في السوق يقومون بما فيه تحقيق لمصالحهم الاقتصادية.

كما أن أحد إفتراضات مفهوم القيمة العادلة أن المعاملة تتم بالوقت الحالي (تاريخ القياس)، وليست عن تسوية في فترة زمنية سابقة أو مستقبلية، وبالتالي فإن عملية تحديد القيمة العادلة تتم من خلال البحث عن السعر المقّدر الذي يتم به تنفيذ مثل هذه المعاملة.(weijun,2007).

وبناء عليه يرى الباحث أنه يتوجب على البنوك عند إحتساب القيمة العادلة أن تأخذ بالحسبان صفات وخصائص الموجودات أو المطلوبات عند تحديد سعرها في فترة القياس، وأن إعداد التقارير المالية يتأثر مع التغير في قياس القيمة العادلة الناتج عن تغيرها مع مرور الوقت، حيث تندرج أية إختلافات ناتجة عن التغير في قياس القيمة العادلة على قائمة الموقف المالي، بحيث تتأثر الموجودات أو المطلوبات، وتنعكس هذه التغيرات على قائمة حقوق الملكية، وعلى قائمة الدخل. ويتأثر استخدام محاسبة القيمة العادلة وتطبيقها بتوجه الإدارة لاستخدام طريقة عمل معينة في يخص أحد الأصول أو الالتزامات، كما يساهم وجود سعر محدد في السوق النشط للموجودات والمطلوبات في أن تكون الإجراءات والأساليب المتعددة لقيايس القيمة العادلة مناسبة وناجحة، ليتم قياسها بمصداقية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في بعض الأحيان وعند عدم توفر أسعار معلنة أو عدم وجود تداول نشط لأحدى الأدوات المالية، تقوم المنشأة بتسوية وتعديل الأسعار للوصول إلى قياس مناسب للقيمة العادلة، في حالة كان النشاط الذي يجب قياسه غير معتاد، يتم الرجوع إلى مصادر أخرى لمعلومات السوق لإجراء التسويات التي تتعلق بتحديد السعر المناسب، أو يتم مقارنة الأصل المالي محل القياس بالقيمة السوقية الحالية لأصل مالي مشابه له لحد كبير، كذلك يمكن الرجوع إلى ما يسمى نماذج تسعير الخيارات.(معايير المحاسبة الدولية، 2014).

ومع إزدياد استخدام القيمة العادلة في إعداد التقارير المالية من خلال الإفصاحات والقياسات المبنية عليها، فإن استخدام القيمة العادلة في إعداد التقارير المالية يمكن أن تتضح في القوائم المالية، بمجالات عدة، بالإضافة إلى قياس ما يلي بالقيمة العادلة: (ابونصار،حميدات،2013).

- موجودات أو مطلوبات محددة مثل الأوراق المالية المتداولة في السوق المالي،أو الالتزامات الناشئة عن تسوية مطلوب بموجب أحد الأدوات المالية.

-بنود معينة من حقوق الملكية، على سبيل المثال عند المعالجة المحاسبية لإثبات وقياس والإفصاح عن أدوات مالية محددة لها سمات حقوق الملكية ، مثل السند القابل للتحويل بمعرفة حامله إلى أسهم عادية للمصدر.

- المعلومات المصرح عنها في الايضاحات المكملة للقوائم المالية أو المقدمة كمعلومات إضافية، ولكنها مثبته في القوائم المالية.

5-2-2 المعيار المحاسبي الدولي رقم (40) المعنون بـ (الاستثمار العقاري)

إن هدف هذا المعيار هو وصف المعالجة المحاسبية للاستثمارات العقارية من حيث الاعتراف والقياس اللاحق لها بعد الاعتراف الأولي ومتطلبات الإفصاح الخاصة بها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث إن عملية الإثبات والقياس والإفصاح المتعلقة بالاستثمارات العقارية التي تملكها منظمات الأعمال والتي ترغب المنظمة تملكها بهدف الاحتفاظ بها لمدة طويلة بغرض الإستفادة من إرتفاع قيمتها السوقية بالتالي تحقيق أرباح رأسمالية عند بيعها خلال الفترات التالية للتملك أو تملكها المنشأة بهدف تأجيرها للغير، وعند القياس اللاحق بعد الاعتراف الأولي، وعند تجهيز القوائم المالية للمنشأة، تقوم بحساب قيمة الاستثمارات العقارية باستخدام طريقة التكلفة أو طريقة القيمة السوقية العادلة مع وضع التغيرات الناتجة عن إعادة التقييم في بنود الأرباح أو الخسائر، وبصرف النظر عن طريقة القياس المستخدمة من قبل المنظمة، فإنه يجب استخدام طريقة واحدة لكافة الاستثمارات العقارية المملوكة من المنشأة، وعند استخدام المنشأة للقيمة السوقية فإنه يجب أن يتم حساب قيمة كافة الاستثمارات العقارية بالقيمة العادلة لها بموثوقية وبشكل مستمر وفي حال عدم التمكن من ذلك يتم حساب قيمة الأصل باستخدام طريقة التكلفة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (16).(ابونصار،حميدات،2013).

6-2-2 المعيار المحاسبي الدولي رقم (16) المعنون بـ (الممتلكات والمصانع والمعدات)

يهدف هذا المعيار إلى تحديد المعالجة المحاسبية للممتلكات والمصانع والمعدات والموجودات الثابته المستخدمة من قبل المنشأة والموجودات التي تملكها المنشأة بهدف التأجير للغير، مما يساعد مستخدمي التقارير المالية من التحقق من المعلومات ذات العلاقة باستثمار المنشأة في الممتلكات والمعدات والمصانع الخاصة بها، والتغير في قيمة هذه الاستثمارات الناتجة عن إعادة التقييم والتغير في القيمة السوقية التي تمثل القيمة العادلة للأصل والتي يجب أن يتم حسابها بطريقة تتمتع بالمصداقية في لحظة إعادة التقييم مخصوماً منها مجمع الإهتلاك خلال الفترات التالية لإعادة تقييم الأصل، وعند قيام منظمة الأعمال بإعادة حساب قيمة أحد الأصول، فأنه يجب ان يتم إعادة حساب قيم جميع الأصول المشابهة والمحتفظ بها من قبل المنشأة، وذلك تجنباً لاستخدام طرق قياس مختلفة وتجنباً لقيام المنشأة باختيار الأصول التي ارتفعت قيمتها فقط بهدف زيادة حجم مركزها المالي زيادة حجم أصولها.

وتتمثل الأمور الرئيسية في هذا المعيار (محاسبة المعدات والممتلكات والمصانع) في تحديد قيمة الأصول المسجلة وإثبات قيمتها وتحديد مصروف الإهتلاك والخسائر الناتجة عن إنخفاض قيمها التي يتوجب تسجيلها.(معايير المحاسبة الدولية، 2014).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-2-7 المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) المعنون بـ(الأدوات المالية، الاعتراف والقياس)

تعرف الأداة المالية بأنها أي عقد ينتج عنه الحصول على أصل مالي لشركة ما، وفي نفس الوقت ينتج عنه إلتزام مالي أو أداة حق ملكية لشركة أخرى مثل: السندات، والمشتقات المالية التي تعتبر أداوات مالية تنشأ عن عقود تتم مع الغير، حيث يؤثر التغير في سعر الفائدة في قيمة الأدوات المالية، بالإضافة إلى التغير في أسعار صرف العملات، أو سعر سلع معينة كالنفط أو الذهب،أو وفقاً للتغير في مقاييس الإئتمان، علماً انه يتم عمل تسوية للمشتقات المالية مستقبلاً.(أبونصار،حميدات، 2013).

ويهدف معيار المحاسبة الدولي رقم (39) إلى تحديد طرق لإثبات وحساب قيمة الموجودات المالية، والمطلوبات المالية بالإضافة إلى عقود شراء وبيع هذه الموجودات المالية أو الموجودات غير المالية مثل شراء وبيع النفط والذهب. ويبين المعيار كيفية الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية وحتى يتم إلغاء الاعتراف بها، والمعالجة المحاسبية لإنخفاض القيمة ومحاسبة التحوط.

يتطلب المعيار من المنشآت توزيع الموجودات المالية ضمن عدة فئات، وذلك لغايات حساب قيمتها اللاحق للإعتراف الأولي لهذه الموجودات عند تجهيز القوائم المالية، وبعد الاعتراف المبدئي لتلك الأصول مثل: الأصول المملوكة بهدف إعادة البيع، والتي يتم امتلاكها بشكل رئيسي بهدف تحقيق ربح الناتج عن التغيرات قصيرة الأجل في ثمنها، حيث يتم الاعتراف بها على أنها مملوكة بغرض إعادة البيع بصرف النظر عن سبب الاحتفاظ بها إذا كانت مصنفة من ضمن مجموعة من الموجودات التي يوجد دليل على أن لها سياق فعلي لتحقيق المكاسب قصيرة الأجل، والموجودات المالية المملوكة حتى تاريخ الإستحقاق مثل: السندات التي لها موعد سداد محدد وسعر فائدة ثابت، الأصول المالية المحتفظ بها ليتم بيعها، والقروض والذمم المدينة الموجودة لدى المنشأة والتي لم تعتبرها المنشأة عند الإثبات الأولي كموجودات محتفظ بها للبيع بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل أو كموجودات متاحة للبيع.(معايير المحاسبة الدولية، 2014).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتم تحديد قيمة الموجودات والالتزامات المالية عندما يُعترف بها بشكل أولي بالقيمة العادلة لها ليتم إضافة مصروفات عملية الشراء أو إصدار الأصل إليها، ويتم في نهاية السنة وفي تاريخ إعداد القوائم المالية إعادة تقييم الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة أو التكلفة، بما فيها المشتقات المالية وحسب طبيعتها: (أبونصار،حميدات، 2013).

الموجودات المالية بالقيمة السوقية العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل حيث يتم إعادة تقيمها عند إعداد التقارير المالية أو في فترة الاقتناء اللاحقة بالقيمة السوقية حيث يتم إثبات فروقات التقييم الناتجة عن التغير في القيمة العادلة ضمن بنود الأرباح والخسائر.

الأصول المالية المتاحة للبيع تظهر الفروقات الناتجة عن التغير في القيمة العادلة في تاريخ إعداد القوائم المالية أو في فترة القياس اللاحق للإعتراف المبدئي ضمن بنود الدخل الشامل الآخر، حيث يتم الاعتراف بالفروقات الناتجة عن التغير في القيمة السوقية بالإضافة إلى الاعتراف بها ضمن مكونات حقوق الملكية بقائمة المركز المالي، حيث تقوم المنشأة بإثبات الفروقات الناتجة عن التغير في القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية إلى أن يتم التوقف عن الاعتراف بالأصل وإلغاءه، عندها يتم نقل رصيد الأرباح أو الخسائر المتجمع ضمن بنود حقوق الملكية إلى قائمة الدخل.

بالإشارة إلى وجود إستثمارات مالية في الأسهم أو السندات (الأدوات المالية) أو الموجودات المالية المعدة للبيع بالعملة الأجنبية ،يتم الاعتراف بالفروقات الناتجة عن التفير في أسعار صرف العملات ضمن قائمة الدخل وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (21).

الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق حيث تخضع لاختبار التدني عند وجود دلالات لإنخفاض قيمتها ويتم إعادة حساب قيمتها عند إعداد التقارير المالية أو في التاريخ التالي للقياس الأولي بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة.

أما فيما يتعلق بالمطلوبات المالية وإلى إيجاد قيمتها اللاحق للقياس الأولي فإنه يتم تصنيف المطلوبات المالية إلى نوعين بغرض تحديد طريقة الإثبات والقياس في التقارير المالية على الشكل التالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الالتزامات المالية المتبثة في الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة وتصنف إلى مطلوبات مالية مصنفة بالقيمة العادلة منذ لحظة إقتنائها ويتم الاعتراف بالفروقات الناتجة عن إعادة التقييم ضمن الأرباح.

حسابات الذمم الدائنة وأوراق الدفع والأوراق المالية المصدرة مقابل الالتزامات المستحقة على المنشأة والتي يطلق عليها المطلوبات المالية الأخرى المتبثة بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة. (أبونصار،حميدات، 2013).

2-2-8 الإفصاح المحاسبي عن الأدوات المالية.

يعتبر إثبات الأدوات المالية وعرضها في التقارير المالية بالقيمة العادلة من الضرورات التي تساعد في إضفاء المصداقية على البيانات المالية والتي تساعد الأطراف المستخدمة للمعلومات المالية في اتخاذ القرارات الإستثمارية الملائمة، حيث يهتم المسثمر بالمعلومات المتاحة عن الأدوات المالية في تدعيم قراره الإستثماري من خلال فهم الأدوات المالية الظاهرة ضمن المحفظة الإستثمارية في قائمة المركز المالي، وذلك من خلال تحليل الأداء المالي للمنشأة وموقفها المالي والتنبؤ بالتدفقات النقدية ذات العلاقة بالأدوات المالية.

يتعلق مبدأ الإفصاح عن الأدوات المالية بالعديد من المتطلبات التي بني عليها هذا المبدأ، وباعتبار الإفصاح المحاسبي أحد المتطلبات الرئيسية لمعايير المحاسبة الدولية، فإن أسلوب عرض الأدوات المالية والمعلومات المتعلقة بها، يجب أن يتم عرضها بحيث تلبي متطلبات مستخدميها، وتصنيف الأدوات المالية في جانب المطلوبات أوجانب حقوق الملكية، وتصنيف البنود المتعلقة بها من أرباح أو خسائر. والحالات التي يتم بها إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية، وعرض المعلومات المالية التي توضح العوامل المؤثرة في قيمة الأدوات المالية والتدفقات النقدية الناتجة عنها. كما تقوم المنشآت بتوفير المعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية المطبقة في إدارة محفظة الأوراق المالية وإدارة المخاطر الناتجة عنها.(النجار،2011).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-2-9 أهمية الإفصاح المحاسبي عن أثر القيمة العادلة.

يعرف الإفصاح المحاسبي بعرض التقارير المالية لكافة المعلومات المالية الأساسية والمفصلة ذات العلاقة والتي يهتم بها مستخدمي القوائم المالية كل حسب حاجاته وغاياته، والتي تساعدهم في اتخاذ القرارات المالية والإدارية، يعتمد مستوى الإفصاح المحاسبي على مستوى الخبرة الموجودة لدى مستخدمي القوائم المالية وعلى كفاءتهم، ومدى حاجتهم للوصول إلى كافة المعلومات وتفاصيلها، ومن الناحية الأخرى فانه يجب على البنوك أن تقوم بعرض المعلومات التي تتناسب مع احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية، والتي يعتمدون عليها في اتخاذ القرارات الرشيدة في الوقت المناسب، وعند عرض القوائم المالية الخاصة بالبنوك فإنه يجب أن تكون المعلومات المحاسبية والمالية المعروضة كافية ومناسبة لتقضي حاجات المستخدمين للتقارير المالية. (الجعبري، 2009).

وباعتبار أن المعلومات المحاسبية المفصح عنها أداة مهمة ورئيسية في عملية بناء واتخاذ القرارات المالية والإدارية، فإنه يجب أن تتصف هذه المعلومات المحاسبية بالحداثة وتمثيلها للواقع الفعلي وأن يتم عكس الأثر الاقتصادي على نتيجة الأعمال والموقف المالي للمنشأة من خلال هذه المعلومات، لذلك يعد الإفصاح المحاسبي عن معلومات مالية ومحاسبية معدلة بأثر القيمة العادلة أحد أهم المؤشرات المالية التي تبين بدقة الوضع الفعلي للمنشأة، كما أنها تفيد باظهار درجة عالية من الشفافية والإفصاح الكافي في تقديم المعلومات، من خلال قيامها بتنفيذ متطلبات العرض والإفصاح للمعلومات المالية والتي تساهم في تحقيق المنافع المرجوة للمستخدمين في إدارة وقياس المخاطر، وتحديد حجم الأموال التي يجب الإستثمار بها أو استخدامها لخطوط الأعمال المتنوعة وإصدار القرارات المالية والإدارية الملائمة واستقراء التوقعات المستقبلية للتوسع في للاستثمارات. كما ذكرت العديد من البحوث مبررات استخدام القيمة العادلة في النهج المحاسبي، ودوافع قيام المنشآت باستخدام القيمة العادلة في إعادة تقييم موجوداتها التي تعكس قياس أمثل للدخل والموقف المالي لها، وإنشاء إحتياطيات يمكن الرجوع إليها لغرض طرح أسهم جديدة وتحسين مؤشراتها المالية.(السعبري، 2012).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرى الباحث أنه من الضروري الإفصاح عن معلومات تبين الواقع الاقتصادي للبنك، من خلال عكس أثر التغيرات الناتجة عن القياس باستخدام القيمة العادلة، بهدف الوصول الإستقرار والثقة بين الأطراف المتعاملة بالسوق المالي، من غير وجود أي تلاعب أو مضللات بحيث يمكن لمستخدمي المعلومات المحاسبية الرجوع إليها في عملية صنع القرارات واتخاذها.

2-3 مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية

2-3-1 مفهوم نظم المعلومات المحاسبية

تعرف نظم المعلومات المحاسبية (Accounting Information System)، والتي يتم اختصارها بالحروف(AIS)، بأنها مجموعة الأنظمة التي تهتم بالمعلومات المالية والمحاسبية، حيث تقوم بتحويل هذه المعلومات إلى نظم تعمل على تحسين وتطوير الأساليب المحاسبية، وتنقلها من الجانب التقليدي إلى الجانب التكنولوجي المحوسب بشكل متطور أكبر تنظيماً، يسهل التعامل معها والحصول على النتائج المحاسبية على شكل تقارير مالية توضح نتيجة الاعمال والموقف المالي للمنشأة وطبيعة تدفقاتها النقدية، مما يساعد الإدارة في إكتشاف الأخطاء ومعالجتها، ومن ثم اتخاذ القرارات المختلفة سواء في الجانب الإداري أو الجانب المالي، ومقارنة البيانات المالية المحفوظة آلياً بحيث يمكن الرجوع إليها عند الحاجة، مما يحسن من أداء منظمات الأعمال في وقتنا الحاضر.(ناعسة، 2007).

وعرفت أيضا " بأنه ذلك الجزء الرئيسي والمهم من نظام المعلومات الإداري في المركز الاقتصادي في مجال الأعمال الذي يقوم بتحديد وحصر البيانات المالية من مصادر خارج وداخل الوحدة الاقتصادية ثم يقوم بمعالجة هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج وداخل الوحدة االقتصادية".(الحسن، 2013).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرى الباحث بأن نظم المعلومات المحاسبية جزء مهم تعتمد الإدارة عليه في عملية التخطيط واتخاذ القرارات، وتدعيم عملية الرقابة على العمليات المالية، بحيث لا يمكن الإستغناء عنها أو تهميشها في الواقع الذي فرضه عصر العولمة. ولأن المنشآت تمر في ثورة المعلومات وتراكم المعرفة، بفترة زمنية تعجز الطاقات الانسانية المتوفرة على ضبطها وحصرها، ونتيجة لذلك تطور مفهوم المعلومات لتصبح المعلومة الأداة والوسيلة الرئيسية للنشاط الاقتصادي، حيث تقوم هذه النظم بجمع المعلومات الاقتصادية من مصادرها المتعددة الداخلية والخارجية، ومن ثم تطبق عليها عمليات المعالجة التي تشكل جزء من العمليات والإجراءات المحاسبية من تسجيل، تحليل، والعمليات الحسابية وبناء على نتائج هذه العمليات يتم صياغة الملخصات والقيود المحاسبية وإعداد التقارير المالية والمحاسبية، وتوصيلها للأطراف ذات العلاقة بأعمال المنشأة لتستخدمها في صياغة القرارات الإدارية والمالية.

2-3-2 مجالات عمل نظم المعلومات المحاسبية

تتكون نظم المعلومات المحاسبية الكلية من مجموعة من النظم الفرعية التي تتكامل مع بعضا البعض بموجب علاقات تفاعلية، بحيث يرتبط كل نظام مع النظام الآخر وفقا لأسس معينة وعلى ضوء الإستفادة التبادلية بينهما مع وجود حدود واضحة لكل نظام مما توفر بيئة ملائمة للمساءلة. وتختلف الأنظمة الفرعية للمعلومات المحاسبية وفقا للنوع القانوني للشركة والهياكل التنظيمية سواء على مستوى المشاريع الفردية، أو على مستوى منظمات الأعمال التجارية، الخدمية أو الصناعية، حيث تقوم فكرة هذه المشاريع في إنجاز عمل معين، حيث يتم توفر المعدات والموارد الازمة من أجل تنفيذه، ويأتي دور المحاسبة، لعمل دراسة الجدوى وتحديد التكاليف المالية الخاصة بالمشروع، وثم تحديد الإيرادات والوصول إلى نتيجة المشروع من ربح أو خسارة.(Beke, 2011).

تقوم هذه البنوك باستخدام نظم المعلومات المحاسبية في جمع البيانات التي تتعلق بطبيعة نشاط البنك من مصادرها المختلفة، وتخزينها، لتعمل على معالجتها من خلال البرمجات التي تستخدمها هذه النظم للحصول على المعلومات المحاسبية التي تساعد البنوك في اتخاذ قرارات تتعلق بمشاريع جديدة، تساعد البنك في النمو أو معالجة وضعه الحالي أو تحسينه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالإضافة إلى دور نظم المعلومات المحاسبية في توفير أساليب الرقابة التي تساعد البنوك في حماية الأصول المتوفرة لديها. كما تسهل عملية إعداد وإصدار التقارير المالية. حيث يقوم الموظف المسؤول بالاعتماد على نظم المعلومات المحاسبية في إعداد هذه التقارير، والقيام بعمليات التحليل الاقتصادي في مجال المساهمة في التخطيط بعيد المدى على المستوى الإستراتيجي، وعلى المستوى قصير المدى ما يتعلق بالموازنات الداخلية وضبط النشاطات المالية والمحاسبية وإدارة هذه الأنشطة. وتعتبر ممارسة العمل المحاسبي من خلال الوسائل المحوسبة، أداة مهمة في تحسين وتطوير وظيفة المحاسبة.(أحمد، 2006).

2-3-3 القوائم المالية في البنوك التجارية الأردنية

تعد القوائم المالية من أهم مكونات التقرير المالي الذي تعده البنوك عن الفترة المالية، و تقدم تلك القوائم المالية توضيحاً للموقف المالي للمنشأة عن الفترة المالية ونتيجة العمل وتدفقاتها النقدية. كما يوضح التقرير المالي السنوي التغيرات في القوائم المالية مقارنة مع الفترة السابقة.

حيث تعد القوائم المالية بهدف تقديم المعلومات لمستخدميها كل حسب حاجته، سواء على مستوى الإدارة، المستثمرين، الموردين، الدائنين والجهات الحكومية. ولا تختلف مبادئ إعداد القوائم المالية للبنوك التجارية عما هو متعارف عليه في المنشآت الأخرى، وحسب متطلبات معايير المحاسبة الدولية، حيث يتم استخدام مبدأ الإستحقاق ويتم الاعتراف بالايرادات عند تحققها حتى لو لم يتم تحصيلها فعلياً، ويتم الاعتراف بالمصروفات التي استحقت خلال الفترة المالية حتى لو لم يتم سدادها. هذا ويتم استخدام مبدأ الثبات وحسب هذا المبدأ تقوم البنوك بتطبيق معالجة محاسبية محددة على جميع التعاملات المتشابهة مما يساعدها في عمل المقارنات بين الفترات المالية المختلفة، ومعرفة إتجاه النسب المالية. ومن ناحية أخرى فإن مبدأ الثبات لا يعني بالضرورة أن البنك لا تستطيع التغيير من معالجة محاسبية إلى معالجة أخرى، حيث أنه في ظروف معينة يمكن للبنك التحول، وفي حال تم التغيير من معالجة محاسبية إلى أخرى فإنه يجب الإفصاح عن طبيعة وأثر هذا التغيير وأسبابه، من ضمن الايضاحات في القوائم المالية. ويتم استخدام مبدأ الاستمرارية حيث أن البنك مستمر في أعماله لفترة غير محدودة، وفي حال كان هناك احتمال تصفية البنك أو عدم إستمراره فإنه يجب الإفصاح عن ذلك في قوائمه المالية، بالإضافة إلى استخدام البنوك مبدأ التحوط وتكوين المخصصات.(حلمي، 2012).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهداف التقارير المالية في البنوك التجارية الأردنية-234-

تقدم التقارير المالية أهداف عامة وأهداف تفصيلية تتجسد في سعيها لتوصيل المعلومات المالية والمحاسبية للأطراف المختلفة سواء الداخلية أو الخارجية، حيث تقدم معلومات ذات منفعه تتصف بالعمومية، فتقدم المعلومات المالية لأكبر فئة من المستخدمين لتلبية حاجاتهم دون التركيز على حاجة فئة خاصة منهم، وعليه يتم إعداد التقارير المالية بحيث تكون موجهة لتلبية حاجة مستخدميها، والذين ليس لديهم صلاحية على الحصول على المعلومات المالية التي يحتاجونها، مثل: الجهات الحكومية الضريبية منها أو المالية يحصلون على المعلومات التي تقرها اللوائح القانونية، بالنسبة للمستثمرين فإنهم يحصلون على المعلومات المالية التي تقدمها إدارات البنوك ويعتمدون عليها في اتخاذ قراراتهم المالية والمحاسبية. فيتم إتاحة المعلومات التي تساعد في الحصول على قرارات عقلانية رشيدة تساعد في تحقيق الغايات الإستثمارية والإئتمانية، مع ضرورة إدراك وترتيب المعلومات التي تم الحصول عليها بحيث يمكن تفسيرها وفهمها من قبل المستخدمون على فرض أنهم يتمتعون بالدراية الكاملة والفهم لطبيعة النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى استخدام المعلومات التي تساعد في التنبؤ بحجم التدفقات النقدية ودرجة السيولة، وقدرة البنوك على استخدام مواردها بالطريقة الملائمة والاستخدام الأمثل لها.(النجار، 2013).

ويرى الباحث أن استخدام المعلومات التي توفرها التقارير المالية يساهم في تقييم أداء البنوك وتحديد قدرتها في توريد الأرباح، حيث يتم حساب نسب الربحية حسب أساس الإستحقاق والتي تعد مؤشراً افضل أكبر مصداقية من المعدة وفقاً للأساس النقدي. لأنها تبّين أرباح الفترة المالية بعد تحديد الإيرادات التي تخص الفترة المالية بعد مقابلتها بالمصروفات المتعّلقة بها، ومن الملاحظ أن التقارير المالية تصدر بحيث تخدم أكبر فئة من المستخدمين بشكل عام، وبتكلفة أقل، وحيث أن مضمون القوائم المالية يتجه نحو خدمة المستثمرين والمقرضين باعتبارهم هم الحصة الأكبر من المستخدمين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5-3-2 أنواع القوائم المالية في البنوك التجارية

تتكون القوائم المالية في البنوك مما يلي: (صوان، 2008).

قائمة الدخل حيث تبين نتيجة أعمال البنك خلال الفترة من خلال إيجاد الفرق بين إيرادات ومصروفات الفترة المالية، ويمكن توضيح بنود الدخل الشامل الآخر بأنه أحد بنود الدخل والتي لا يتم الاعتراف بها في متن تقرير الدخل حسب معايير الإبلاغ المالي الدولية، وهي تتكون من أرباح أو خسائر تقييم الأصول المالية المعدة للبيع، ومن فائض إعادة التقييم لموجودات غير المتداولة وغير الملموسة.

وتبين قائمة الدخل إجمالي العمليات ذات العلاقة بإيرادات البنوك ومصروفاتها ونتيجة تلك الأنشطة من أرباح أو خسائر وبالتالي الوصول إلى صافي الدخل عن الفترة المالية، حيث يعتمد عليها لمعرفة طبيعة عمل البنك ونتائجه عن الفترة المنتهية، وتقييم مدى نجاح إدارات البنوك. وتعد قائمة الدخل من أهم القوائم المالية من خلال دورها في بيان درجة تقدم البنك في أعماله وتحقيق نتائج إيجابية، والمساعدة في وضع التنبؤات بخصوص الدخل في الفترات المالية اللاحقة.

قائمة المركز المالي توضح قائمة المركز المالي مدى ملائمة البنك مالياً خلال الفترة المالية، لمتخذي القرارات أو المستثمرين، حيث يتم عرض تفاصيل حسابات البنك في جانب الأصول وجانب الالتزامات وحقوق الملكية في لحظة زمنية محددة، فيما يخص جانب الموجودات يتم ترتيب الأصول وفقاً لدرجة سيولتها، بمعنى سهولة تحويل هذه الأصول إلى نقدية، حيث تبدأ القائمة بالأصول النقدية، النقد والأموال المملوكة للمنشأة، والنقد الموجود لدى البنوك والمؤسسات الأخرى، يليها، صافي الاستثمارات، صافي القروض والسلف، عقارات، ممتلكات والموجودات الأخرى. وفي الجانب الآخر من قائمة المركز المالي يتم إدراج الالتزامات بطريقة يتم من خلالها فصل مصادر التمويل المختلفة، التي تتكون من أرصدة النقدية للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى و الموجودة الدى البنك، ودائع العملاء، سندات مصدرة والمطلوبات الأخرى. يليها، حقوق المساهمين، رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة والمقترح توزيعها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة التغيرات في حقوق الملكية تظهر التغيرات في حقوق الملكية و أي تغيرات تحدث على بنود رأس المال وحقوق المساهمين.

قائمة التدفقات النقدية تظهر التدفقات النقدية الداخلة للبنك ومصدرها والتدفقات النقدية الخارجة من البنك وأوجه إنفاقها خلال الفترة المالية حيث توضح التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية والتدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التمويلية والناتجة عن الأنشطة الإستثمارية للبنك. حيث تقوم البنوك من خلال هذه القائمة بتوزيع أنشطتها مما يساعد في تحديد مصادر القوة والضعف، يبيّن قدرة البنك على الحصول على النقد وهو العنصر الذي يساعد في سداد الالتزامات ودعم المشاريع المستقبلية، والأرباح المراد توزيعها، خلال في المدى القريب أو المدى البعيد، كما تساعد قائمة التدفقات النقدية في توضيح المركز المالي للبنك من خلال تحليل بنود التدفقات النقدية الداخلة (المتحصلات) والخارجة (المدفوعات) والوصول إلى صافي التغيرات في أرصدة النقدية حسب نوع النشاط، وبيان التغيرات الحاصلة على الأصول النقدية ومصادرها واستخداماتها خلال الفترة.

الايضاحات المكملة للقوائم المالية بهدف إعطاء معلومات مفصلة لبنود القوائم المالية والسياسات المحاسبية المتبعة في إعداد التقارير المالية، فإنه يتم الحاق معلومات مفصلة تتبع بالقوائم المالية للبنوك، حيث يحتاج كل من المستثمرين والدائنين لهذه المعلومات للتعرف على الموقف المالي للبنوك، وكثير من الأحيان تكون هذه الايضاحات معلومات مفصلة للسياسات المحاسبية المتبعة في البنك، ومعلومات تفصيلية عن الأصول الثابته، ورأس المال وتفاصيل للبنود الإجمالية.

2-3-6 ملائمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية للمستخدمين

يوجد الكثير من الجهات التي تستخدم المعلومات المحاسبية، منهم الأفراد الموجودين داخل البنك ويقومون بصناعة واتخاذ القرارات الإدارية والقيام بالمهام والعمليات المختلفة داخلها ويطلق عليهم المستخدمين الداخليين، والأفراد الموجودين خارج البنك ويقومون باستخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات التي تتعلق باستثماراتهم أو يفكرون في إستمار أموالهم في البنك عن طريق شراء أدوات مالية في البنك، ويسعون إلى الحصول على معلومات صادقة تبين حجم العائد المتوقع على إستثماراتهم أو معرفة مدى كفاءة إدارة البنك في تسيير الأعمال وإدارة الأموال،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالإضافة إلى الجهات الدائنة المهتمة بالتحقق من قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته، والجهات الحكومية المهتمة بهذه المعلومات لغايات القيام بأنشطة التخطيط والرقابة.(حنان،واخرون 2004).

ولتحقيق غايات الأطراف المتعددة وتلبية لإحتياجات العمل والواقع الاقتصادي وما تقدمه التقارير المالية من معلومات توضح مدى قدرة البنك على الاستمرار، فإن المعلومات المحاسبية التي يتم تزويد الأطراف المختلفة بها لابد من أن تتصف بالملائمة وبتوجهات التأثير في الأهداف وتسمى الملائمة للأهداف حيث تعني بأن المعلومات المحاسبية تتصف بالملائمة عندما يستطيع المستخدمين من الوصول إلى أهدافهم، حيث تتغير الأهداف المرجوة باختلاف المستخدمين للمعلومات المحاسبية، والتأثير في الفهم ويطلق عليها بالملاءمة الدلالية، وتعني فهم المعنى المطلوب من المعلومات المحاسبية وهو ما تسعى الإدارة إلى نقله للمستخدمين، والتأثير في صنع القرارات واتخاذها حيث عندما تشسير المعلومات المحاسبية أنشطة صنع القرارات ويطلق عليها بالملاءمة للقرارات.(Hendrikson،2001).

7-3-2 جودة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية

تعبر جودة المعلومات عن السمات التي تتصف بها المعلومات ذات المنفعة أو الأسس الرئيسية الواجب تطبيقها لقياس كفاءة وفاعلية المعلومات المحاسبية، وبما أن من أحد غايات النظم المحاسبية مساعدة الأطراف ذات العلاقة، فإن مخرجاتها والمتمثلة بالتقارير والقوائم المالية والمعلومات المحاسبية المستخرجة منها، يجب أن تتصف بسمات جودة المعلومات المحاسبية من جانب وجود علاقة قوّية بين المعلومات المستخرجة من التقارير المالية والهدف من وجودها، بالإضافة إلى توضيح محتوى المعلومات المحاسبية توضيحاً يتصف بالصدق والدقة، وأن تكون المعلومات المالية والمحاسبية يمكن مراجعتها وفحصها، وتوفيرها لمستخدميها بالفترة الزمنية المناسبة لتحقيق الحاجات التي وجدت من أجلها.(الذنيبات، 2010)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4-2 الدراسات السابقة (Previous Studies)

1-4-2 الدراسات باللغة العربية

(الخطيب والقشي، 2004). توجه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة والدخل الاقتصادي وأثر ذلك على الاقتصاد.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أسباب التوجه نحو القيمة العادلة والدخل الشامل، والتعرف على المعايير المحاسبية الموجهة نحو هذا المفهوم وذلك لتحديد جوانبها الإيجابية أو السلبية، والتعرف على محددات تطبيق تلك المعايير، حيث استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال التطرق للسمات النوعية للمعلومات المحاسبية ومساهمتها في توجيه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة، وقد توصلت الدراسة إلى إستنتاجات منها عدم توفر أسواق مجهزة لاستخدام المعايير الموجه نحو القيمة العادلة في معالجة الكثير من الأصول والأمور الأخرى، وبالتالي قيام أغلب المنشآت استخدام التقييم بالاعتماد على قواعد موضوعة من قبلها، والذي سيساهم في ضعف ثقة المستخدمين في القوائم المالية المعدة حسب تلك المعايير، حيث أنه من الممكن أن تستغل الشركات التقييم في التلاعب المتعمد. واستفاد الباحث من هذه الدراسة في معرفة اثر محاسبة القيمة العادلة على الدخل الاقتصادي للمنشأة، والذي يعتمد على القيمة العادلة للفرق بين صافي اصول المنشأة في بداية الفترة ونهايتها، بالإضافة إلى عدم وجود قواعد محددة تحكم تطبيق القيمة العادلة.

(دوجان، السويسي، 2004). مدى تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) في القوائم المالية للبنوك التجارية في الأردن.

هدفت الدراسة إلى تحديد المعوقات التي تواجه استخدام المعيار المحاسبي الدولي رقم(39)، في البنوك التجارية الأردنية، والعمل على تحديد الفروقات المترتبة عن تطبيق هذا المعيار والناتجة عن الإجراءات المحاسبية من خلال مقارنة أثر تطبيق معيار الأدوات المالية على القوائم المالية للبنوك التجارية، حيث لخص الباحث المعيار على شكل مفردات يتوجب الإفصاح عنها ثم أجريت عملية مسح للتقارير المالية للبنوك الأردنية لمعرفة مدى إظهار هذه المفردات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد توصلت الدراسة إلى أن البنوك تقوم باستخدام هذا المعيار بشكل مناسب، ولكن هذا الاستخدام يتغير بتغيّر البنك، حيث تلتزم أغلبية البنـوك التجاريـة الأردنيـة بتنفيذ المعيار مع وجود بعض الإشكالات في التطبيق بالإضافة إلى صعوبة في تحديد وفهم المعنى الصحيح للقيمة العادلة، كما أن تطبيق المعيار أدى إلى الخروج عـن مبدأ التكلفة التاريخية والذي يعد أحد المبادئ المحاسبية المهمة.

وقد إستفاد الباحث من الدراسة بوجود حاجة لتطبيق البنوك الأردنية للمعيار(39) بالشكل الصحيح والمناسب، وضرورة حصر المشاكل التـي تواجهة الإدارات في هذه البنوك في مرحلة التنفيذ والعمل على وضع الحلول اللازمة، واستخدام الإجراءات التي تضمن التطبيق بالشكل الصحيح، مع ضرورة وجود جهات رقابية تضبط عملية التنفيذ، بالإضافة إلى ضرورة وجود الكوادر المدربة والمؤهلة قادرة على تطبيق المعيار بالشكل الصحيح والمهني لتحقيق الدقة.

(أمين وقطناني، 2007). البيئة المصرفية واثرها على كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية، دراسة تحليلية على المصارف التجارية في الاردن.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح سمات بيئة العمل المصرفي ودرجة تأثيرها على كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الاردنية. حيث قامت الدراسة بحصر تأثير المحددات الاقتصادية والقانونية والتنظيمية والمحددات التكنولوجية على كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية في البنوك الاردنية. وقد تم جمع بيانات الدراسة من خلال قائمة الاستقصاء التي تم تصميمها لهذا الغرض حيث تم توزيع (51) استبانة على عينة من العاملين في ادارة نظم المعلومات في البنوك التجارية في الأردن بواقع ثلاثة استبانات لكل بنك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد توصلت الدراسة إلى أن هنالك أثر واضح لمحددات البيئة القانونية والسياسات المهنية ومحددات البيئة الإدارية والتكنولوجية على كافة البنوك التجارية في الاردن، وأن العوامل التكنولوجية كانت ذات أثر كبير على مستوى أداء نظم المعلومات المحاسبية ودورها في تحقيق الأهداف والحصول على مستخرجاتها على شكل تقارير مالية بكفاءة وفاعلية، فإن متابعة التطورات في تلك العوامل يوجب على الإدارة في البنك، تقديم المزيد من الاهتمام والعناية عند تصميم وبناء مثل هذه النظم المحاسبية وبما يتيح ضمان استجابة هذه النظم للإختلافات والتطورات التكنولوجية على مستوى الأجهزة والمعدات في هذا المجال.

واستفاد الباحث من الدراسة بأن مستوى الكفاءة والفاعلية المرغوب لنظم المعلومات المحاسبية يختلف من بنك إلى آخر حسب درجة اهتمام الإدارات في البنوك المختلفة في العوامل التكنولوجية والقانونية والمالية عندما يتم تصميم وبناء هذه النظم.

(القشي، 2007). السياسة المتبعة في تصنيف الأوراق المالية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (39) في الشركات المساهمة الأردنية.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد آلية توزيع أستثمارات المنشأة في الأدوات المالية المصنفة تحت بند الأدوات المتاحة للبيع والمحتفظ بها بغرض المتاجرة وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39)، وذلك في الشركات المساهمة الأردنية، بغرض الوصول إلى الآلية المتبعة من قبل تلك المنشآت في تصنيف إستثماراتها المالية، وتحديد الأطراف المختصة في وضع آلية التصنيف المناسبة، حيث تم توزيع (35) إستبانة متخصصة وزعت على المؤسسات المالية استرد منها (30) إستبانة لمعرفة ما إذا كانت تلك المؤسسات تتبع سياسة معينة في تصنيف الاستثمارات، ومعرفة طبيعة الأطراف التي تضع سياسات التصنيف في المؤسسات عينة الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد توصلت هذه الدراسة أن البنوك لديها آلية واضحة ومحددة إلى درجة معينة أكبر من المنشآت الاخرى، وأن تلك الآلية تقوم لتحديدها الإدارة العليا في المنشأة، وأن بعض المنشآت تقوم بتحديد جهات متخصصة لبناء سياسات التصنيف، مثل : إدارة المخاطر في البنوك والتي تكون مسؤولة عن تحديد وبناء السياية الملائمة لتصنيف الاستثمارات في الأدوات المالية . وقد توصلت هذه الدراسة إلى أهمية وجود جهات مسؤولة عن تصنيف الاستثمارات في الأدوات المالية سواء الاستثمارات المالية المعدة للبيع أو للمتاجرة في المنشآت التي تقوم بالإستثمار في الأدوات المالية، وأن يتم إقامة دورات للإدارات بخصوص آلية التصنيف المناسبة للاستثمارات المالية وإدارة المخاطر وتحديد أدوات التحوط المناسبة. واستفاد الباحث من هذه الدراسة في معرفة ضرورة أن تقوم المنشآت ببناء وحدات متخصصة في إدارة الإستثمار والمخاطر، بالإضافة إلى دور الجهات الحكومية في تقديم المساعدة بخصوص إدارة الاستثمارات في الأوراق المالية. وكذلك إيجاد طريقة فعالة لتبادل الخبرات التي من شأنها إضافة التحسينات على سوق الإستثمار في الأوراق المالية والآليات والسياسات التي يجب إتباعها في مثل هذا الموضوع.

(جل، 2010). مدى فعالية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية العراقية من وجهة نظر الادارة.

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح قدرة الإدارة في البنوك التجارية على تحقيق الأهداف الموضوعة حسب الخطط المرحلية المرسومة لكل مستوى إداري مع تفعيل دور النظام الرقّابي عند التنفيذ يُمّكن إنجاز الأهداف بأسرع وقت مع أخذ التكاليف بعين الإعتبار، بحيث يتم دراسة مدى إنسجام نظم المعلومات المحاسبية مع توجهات الإدارة لتحقيق إحتياجات العمل من تحديد للأهداف وتحكم وإنجاز للأعمال.وقد اعتمدت الدراسة في جمع البيانات الأولية على استبانة علمية محكمة وزعت على عينة الدراسة المتكونة من المصارف التجارية العراقية الأهلية في محافظة بغداد والبالغ عددها (20) مصرف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد توصلت الدراسة إلى أن إيجاد نظام رقابي جيّد ويُسهم في اعطاء صورة عن فعالية الرقابة ودقة المعلومات المحاسبية والمالية، حيث أن وجود نظام معلومات محاسبي فعّال يؤثر في مستوى القرارات الإدارية. وقد استفاد الباحث من هذه الدراسة بأنه حتى تقوم الإدارات البنكية المختلفة بأعمالها بالشكل الذي يعكس قدرتها في تحقيق الأهداف وبشكل أخص إدارة أموال المستثمرين بالشكل الرشيد،فإنه لابد من وجود نظام محاسبي فعّال يُعين الإدارة في البنوك في تحقيق ذلك. مع التأكيد على ضرورة التطوير المستمر لنظم المعلومات المحاسبية لمجارات التغيرات التقنية والنوعية ويمكن البنوك من العمل بكفاءة على المستوى العالمي مهما تعدد وتنوعت الأعمال في المجال المالي والمحاسبي .

(بشايرة، 2010). تطبيق المفاهيم المحاسبية للقيمة العادلة في البنوك الأردنية طبقاً لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم القيمة العادلة وأساس تطبيقها وتحديد درجة تطبيقها في النظام الأساسي في البنوك الأردنية والافصاح عن بعض البنود في القوائم المالية وفقاً لها وتوضيح النتائج المترتبة على المحاسبة عن القيمة العادلة. حيث طبقت هذه الدراسة على البنوك الأردنية وتم إعداد استبانة وزعت على معدي القوائم المالية وموظفي الإدارة المالية لجمع البيانات من أجل تحليلها، وقد توصلت هذه الدراسة إلى البنوك في الأردن تقوم باستخدام مفاهيم القيمة العادلة فيما يتعلق بالقياس المحاسبي تبعاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39). ولا تسخدم القيمة العادلة عند قياس المطلوبات المالية في البنوك الأردنية، حيث تستخدم مبدأ التكلفة التاريخية للإفصاح عن بنودها ضمن القوائم المالية، وتقوم بالإفصاح عن نتائج تطبيق القيمة العادلة وعن الحسابات المقاسة وفقاً للقيمة السوقية، وأنه يجب على هذه البنوك تدريب العاملين على قواعد وضوابط استخدام القيمة العادلة في قياس بنود ومكونات قوائمها المالية حسب معايير المحاسبة الدولية، مما يؤدي إلى توحيد السياسات المحاسبية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واستفاد الباحث من الدراسة السابقة بالتعرف إلى أهمية تطبيق مفاهيم القيمة العادلة، وان مفهوم القيمة العادلة مفهوم حديث التطبيق في البنوك الأردنية، كما أن استخدام القيمة العادلة في قياس بنود القوائم المالية يزيد من ثقة المستخدمين للتقارير المالية والحسابات الختامية.

(يونس، 2011). أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الأسهم (دراسة تحليلية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية).

هدفت الدراسة إلى بيان الأثر على الربحية السوقية للسهم الناتجة عن استخدام محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية، وذلك على إعتبار أن دخل السهم يعد من الأمور التي تهم المستثمر عند رغبته في الإستثمار في المنشأة، حيث يهتم المستثمرون بالعائد الذي يحصلون عليه نتيجة هذه الاستثمارات، والعائد من صافي الربح للمنشأة وبالتالي الحصول توزيعات نقدية أو زيادة في القيمة السوقية للإستثمار،ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث بتحليل القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق فلسطين المالي التي طبقت محاسبة القيمة العادلة والبالغ عددها(17) شركة في الفترة (2004-2009)، وقد توصلت الدراسة إلى أن استخدام القيمة العادلة لقياس قيمة الأدوات الماليةة يؤدي إلى إظهار الموقف المالي للمنشآت بشكل أكبر واقعية، بالإضافة زيادة درجة الموثوقية بالقوائم المالية نتيجة لدقة الإفصاح المحاسبي والحصول على معلومات محاسبية ذات جودة تظهرها التقارير المالية. كما أوصت هذه الدراسة بضرورة استخدام محاسبة القيمة العادلة والوقوف على آخر المستجدات، والعمل تخصيص معيار محاسبي يتلاءم مع الوضع الاقتصادي الحديث، بحيث يضع منهج واضح ومفهوم حول القياس المحاسبي باستخدام القيمة العادلة للاستثمارات المالية.

واستفاد الباحث من هذه الدراسة في معرفة أن الموقف المالي ونتيجة أعمال المنشآت تتأثر بشكل كبير عند استخدام القيمة العادلة في قياس الأدوات المالية، وهذا يؤثر على قرارات مستخدمي القوائم المالية، كما يؤدي إلى تأثر درجة المصداقية والموثوقية للمعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها في مخرجات النظام المحاسبي للمنشأة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(السعبري، 2012). القيمة العادلة العادلة وتأثير استعمالها في مؤشرات الأداء المالي في المصارف التجارية.

هدف هذه الدراسة إلى توضيح الإرتباط بين المعلومات المحاسبية المعدة تبعاً لمفهوم القيمة العادلة ودلائل الأداء المالي، وذلك بهدف توضيح معوقات الإثبات المحاسبي الناتجة عن استخدام مبدأ التكلفة التاريخية وبيان غايات الوصول إلى أهمية التوجه نحو طريقة القيمة العادلة في الإثبات المحاسبي، وإظهار التوجهات النظرية المتعلقة بالقيمة العادلة والقواعد العلمية التي تعتمد عليها وإيجاد العلاقة بين استخدام القيمة العادلة ودلائل الأداء المالي، والوصول إلى البدائل المناسبة للإعتراف للتخلص من الطرق القائمة على قصور التكلفة التاريخية، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم إعداد إستبانة وزعت على عينة الدراسة المتمثلة بمجموعة من الأكاديميين والمحللين الماليين للحصول على المعلومات اللازمة لمعرفة مدى تأثير القيمة العادلة في مؤشرات الأداء المالي، وقد بلغت عدد الاستبانات الموزعة (100) إستبانة، إستردّ منها (72) إستبانة. وتوصلت الدراسة إلى أن التطورات الاقتصادية والمالية التي تمّر بها المنشآت أثرت وبصورة غير إيجابية على حقيقة الإثبات والاعتراف المحاسبي في ظل الضعف الناتج عن استخدام مبدأ التكلفة التاريخية نتيجة لتغيرات القيمة السوقية، بالإضافة إلى وجود أثر رئيسي للقيمة العادلة على دلائل الموقف المالي للمنشأة، وأنه يمكن لإدارة المنشأة الإستفادة من مفهوم القيمة العادلة في التنبؤ بمؤشرات العمل من خلال البيانات المالية المتاحة والمعدة وفقاً لمفهوم القيمة العادلة. واستفاد الباحث من هذه الدراسة بضرورة استخدام المنشآت للمعايير المبينة على القيمة العادلة في عملية الاعتراف والإثبات وإعادة الاعتراف لموجوداتها ومطلوباتها، بطريقة تمكنها الوصول إلى مخرجات نظام معلومات محاسبي تتمتع بخصائص جودة البيانات المالية، بحيث يمكن الإعتماد عليها في بناء سوق مالي فعّال لديه القدرة على جلب الاستثمارات.

(الرشيدي، 2012). مدى قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية على التوافق مع قواعد الإفصاح والقياس المتعلقة بالقيمة العادلة للأدوات المالية (دراسة ميدانية في الشركات المساهمة العامة الكويتية).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى الانسجام للنظم المحاسبية الحديثة مع أسس عرض وقياس الأدوات المالية بالقيمة السوقية، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن القواعد المحاسبية المستخدمة في المنشآت تستطيع الانسجام مع أسس القياس باستخدام القيمة العادلة كونها تشكل منظومة منسجمة من الأهداف. وقد استفاد الباحث من الدراسة في أن قيام مستخدمي القوائم المالية بتقييم أداء الشركات ومركزها المالي يستند إلى معلومات ملائمة وذات موثوقية يمكن مقارنتها مع البيانات المالية للشركات الأخرى أو للشركة نفسها لفترات متعددة، والتي يتم الحصول عليها من خلال استخدام النظم المحاسبية التي تنسجم مع أسس القياس بالقيمة العادلة، حيث يتم استخدام هذه المعلومات في تحسين قراراتهم الاقتصادية المختلفة. بالإضافة إلى التأكيد على ضرورة التطوير المستمر لهذه النظم لمجارات المستجدات التكنولوجية في المجال المالي والمحاسبي مما ينعكس بشكل أفضل على التخطيط والإجراءات الرقابية واتخاذ القرارات والتي تعتبر من واجبات الإدارات في البنوك.

(جمعة والحديدي، 2013). أثر وإمكانية تطبيق محاسبة القيمة العادلة في المصارف الإسلامية.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور الجهات المالية في مجال سعيها لتلبية إحتياجات مستخدمي القوائم المالية بمعلومات تتصف بالكفاءة والفاعلية بحيث تمكنهم من اتخاذ القرارات الإستثمارية والمالية العقلانية والتي تعد أحد الأهداف المهمة للمحاسبة المالية، فقد توجهت الجهات المختصة بتشريع المعايير المحاسبية في معظم الدول ومنها المجلس الدُولي لمعايير المحاسبة نحو استخدام مصطلح القيمة العادلة كأساس للاستنباط القياسي لبنود القوائم المالية أين ما أمكن ذلك، وذلك لإيجاد حلول لمشكلات مبدأ التكلفة التاريخية، وقد نتج عن ذلك الكثير من التوجهات التي تؤيد أو تعارض هذا المفهوم، حيث طبقت هذه الدراسة على المصارف الإسلامية. وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة توفر أسواق نشطة وقوانين وتشريعات تضبط أنشطة البنوك التي تستخدم مفهوم القيمة العادلة، بالإضافة إلى توضيح استخدامات محاسبة القيمة العادلة لموظفي البنوك في السوق العملي وطرق القياس المحاسبي خاصة مايتعلق بالأدوات المالية، واستفاد الباحث من هذه الدراسة بأن تطبيق محاسبة القيمة العادلة في قياس الأعمال المالية للمنشآت يؤدي إلى إظهار نتائج الأعمال والأداء المالي للمنشأة بشكل أكبر واقعية ويجعل القوائم المالية أكبر موثوقية وإعتمادية للمستخدمين بصورة تؤثر على توجهاتهم الإستثمارية المستقبلية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(دنون، عثمان، 2015). أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة معلومات القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية.

هدفت الدراسة التعرف إلى أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة معلومات القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية، حيث تُعتبر محاسبة القيمة العادلة من أدوات القياس الحديثة المستخدمة، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتم تطوير إستبانة، حيث تكون مجتمع الدراسة من العاملين في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان والبالغ عددها (13) بنكاً تجارياً، أما عينة الدراسة فتكونت من المديرين الماليين، ومديري الدوائر المالية، وتم توزيع إستبانة الدراسة عليهم بواقع (10) استبانات لكل بنك، واسترجع منها (82) إستبانة. وتوصلت هذه الدراسة إلى تأثر ملائمة المعلومات المحاسبية بالقيمة العادلة بشكل كبير، وأن التمثيل الصادق للمعلومات الواردة في القوائم المالية لا يتأثر عند استخدام محاسبة القيمة العادلة في إعداد التقارير المالية للبنوك التجارية، وكما تبين من خلال هذه الدراسة بتأثر القرارات الإستثمارية لمستخدمي المعلومات المحاسبية المنشورة الواردة في القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية. حيث يجب على جميع البنوك المدرجة في بورصة الاوراق المالية، الاهتمام بملائمة المعلومات المحاسبية للمستثمرين والتي يتم استخدامها في اتخاذ القرارات المالية والاقتصادية والإدارية العقلانية والرشيدة.

واستفاد الباحث من هذه الدراسة بأن القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية يجب يكون لديها القدرة على تلبية إحتياجات مستخدميها وعلى كافة الصُعد، بحيث تقدم المعلومات المالية والمحاسبية الملائمة والمفيدة والتي لديها القدرة على مساعدة المستثمرين والمساهمين على بناء القرارات الإدارية والإستثمارية الحالية والمستقبلية، وانه يتوجب على هذه البنوك الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية عند إعداد تقاريرها المالية من أجل ضمان تمتع معلوماتها بخصائص جودة المعلومات بطريقة ملائمة وموثوقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-4-2 الدراسات باللغة الانجليزية

(Barth, Marry E. and Landsman, Wayne R., 2002) Fundamental Issues Related To Using Fair Value Accounting For Financial Reporting.

هدفت الدراسة إلى بيان القضايا الأساسية التي تتطلب الاعتراف والإفصاح عن تقديرات القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات، وبصورة رئيسية الأدوات المالية. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت الدراسة إلى العديد من البنود الخاصة بمفهوم القيمة العادلة ومناقشة معالجة القضايا التي تتعلق بالاعتراف والقياس المحاسبي ومحاسبة القيمة العادلة. وتم توزيع استبانة على عينة عشوائية من المراقبين الماليين في(160) منظمة.

وقد اوصت الدراسة أن مفهوم محاسبة القيمة العادلة و درجة تطبيقه يعود إلى مدى فهم ومهارة الإدارة في جمع المعلومات ذات الصلة، و تحديد الإتجاهات والإفتراضات في السوق بشكل أكبر واقعية، وأن مفهوم القيمة العادلة يحتاج إلى التقدير وكما أنه يجسد قيمة المنشأة في السوق. واستفاد الباحث من هذه الدراسة ان قيمة الشركة الإجمالية مرتبطة بقيمة الأصول، بالإضافة إلى أن محاسبة القيمة العادلة في المنشأة تطبق على الأصول والخصوم، وأن ذلك ينعكس على المعلومات المحاسبية في كل من الميزانية العمومية وبيان الدخل.

(Gray, 2003) Revisiting Fair Value Accounting-Measuring Commercial Banks Liabilitie.

هدفت الدراسة إلى التأكد من أغراض ودواعي الإفصاح تبعاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39)، وتحديد الأصول التي يتم قياسها بالقيمة العادلة وتصنيفها لأغراض الاحتفاظ بها للمتاجرة والمحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق بالإضافة إلى فحص المشتقات المالية في البنوك التجارية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد توصلت الدراسة إلى توضيح متطلبات الإفصاح وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي الأدوات المالية: الاعتراف والقياس في البنوك التجارية، حيث يتطلب قياس الأصول بالقيمة العادلة إذا كانت هذه الأصول محتفظ بها للمتاجرة والمتاحة للبيع أو كانت من المشتقات المالية والأوراق المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، أما فيما يتعلق بالمطلوبات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة، باستثناء الأدوات المالية المحتفظ بها للمتـاجرة أو مصنفة كأدوات مشتقة، حيث يتم قياسها بالقيمة العادلة، حيث هنالك تأثير كبير لأي من معايير المحاسبة الدولية على إجراءات عمل البنوك التجارية بشكل كبير خاصة فيما يتعلق بالاعتراف والقياس للأدوات المالية، سواء المتعلقة بالأصول أو الالتزامات، والتغيرات التي تطرأ على أسعار الفوائد حيث تعد من المخاطر التي تواجه البنوك التجارية من خلال أنها تظهر تغيرات كبيرة في الدخل. واستفاد الباحث من هذه الدراسة في التعرف على متطلبات الإفصاح وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39)، بالإضافة إلى معرفة المعالجة المحاسبية اللازمة لتقديم التقارير المالية المعدة وفقاً للقيمة العادلة لكل من الموجودات والمطلوبات المالية، بما في ذلك كافة القروض والودائع مع وجود حساسية عالية للتغير في معدلات الفائدة لدى البنوك التجارية التي تستخدم المعيـار المحاسبي الدولي رقم (39).

(Barth, Marry E. and Landsman, 2005) Fair value accounting: Effect on banks earnings volatility, regulatory capital, and value of contractual cash flows.

هدفت الدراسة إلى توضيح أثر استخدام أساس القيمة العادلة في تقلب الأرباح ورأس المال التنظيمي في البنوك، لتعكس هذه البنوك مفهوم القيمة العادلة للأوراق المالية الإستثمارية والتدفقات النقدية الناتجة عنها. وقد توصلت الدراسة إلى أن قياس الأرباح بناءً على مفهوم القيمة العادلة أكبر تغيراً من قياسها بمبدأ التكلفة التاريخية، مثل التغير بأسعار الأسهم والتدفقات النقدية الناتجة عنها. وكما تتغير أسعار الأسهم بالاعتماد على التغير في سعر الفائدة، ويعتبر البنك أن الاستثمارات في الأسهم المتاحة للبيع قد انخفضت قيمتها إذا كان هناك تراجع كبير ولفترة ممتدة في القيمة السوقية. إن قياس مستوى الإنخفاض يتطلب التقدير.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولعمل التقدير يقوم البنك بالنظر إلى العوامل المختلفة من بينها التغير في السعر السوقي للسهم. بالإضافة إلى الوضع المالي للشركة المستثمر بها وللتدفقات النقدية الشتغيلية والتمويلية.وقد استفاد الباحث من الدراسة بالتعرف اثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على أرباح البنوك و رأس المال والتدفقات النقدية للأدوات المالية وأثر ذلك على مخرجات نظم المعلومات المحاسبية.

(Carrz, jinsmeir and petroni, 2005) The Reliability of fair value versus historical cost information: Evidence from closed-end mutual Funds.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهمية محاسبة القيمة العادلة بالمقارنة لمحاسبة التكاليف التاريخية للأدوات المالية المحتفظ بها، وصناديق الاستثمار المشترك للسندات المالية التي يملكها المساهمين وتقديم أدلة على موثوقية تقدير القيمة العادلة، وذلك من خلال مقانة نتائج تطبيق محاسبة القيمة العادلة مع نتائج تطبيق التكلفة التاريخية، ومقارنة موثوقية المعلومات التي تقدمها التقارير المالية المعدة باستخدام القيمة العادلة ، والمعدة باستخدام التكلفة التاريخية.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة وثيقة بين مقاييس سعر السهم (حجم الشركة في السوق وعدد الأسهم) والقيمة العادلة. حيث هنالك حاجة لتقدير القيمة العادلة للأوراق المالية المتداولة في الأسواق ، وإلى وجود ارتباط كبير بين أسعار الأسهم والقيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية، وكذلك بين عوائد الأسهم وأرباح الأوراق المالية وخسائر القيمة العادلة، وتقييم المستثمرين في الأوراق المالية لموثوقية المعلومات المعدة وفقاً لمفهوم القيمة العادلة، وأن القيمة العادلة للأدوات المالية تقدم معلومات ذات موثوقية وفائدة للمستثمرين. واستفاد الباحث من هذه الدراسة إلى أن القيمة العادلة للأدوات المالية تقدم معلومات ذات موثوقية للمستثمرين، وإلى ضرورة وجود تدابير لقياس القيمة العادلة للاستثمارات في الأوراق المالية، حيث أن محاسبة القيمة العادلة لها أثر رئيسي في مؤشرات الأداء المالي، ومع استخدام محاسبية القيمة العادلة في القياس والإفصاح المحاسبي بشكل أساسي، من شأنه أن يؤثر في مصداقية التقارير المالية بشكل إيجابي أو سلبي وعلى قرارات المستثمرين تبعاً لتوجهات الإدارة، وأن تطبيق محاسبة القيمة العادلة من المتطلبات المهمة لوجود سوق مالي فعّال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(Rock Lefebvre, et al., 2009) Fair Value Accounting: The Road to Be Most Travelled.

هدفت الدراسة إلى توضيح الجوانب الهامة التي تتعلق بمفهوم محاسبة القيمة العادلة، والقواعد المتبعة لاحتساب القيمة العادلة. وأن هذا المفهوم ناتج عن عولمة أسواق رأس المال وعن التعقيد بالأدوات المالية والذي ادى إلى استخدام القيمة العادلة لإعادة تقييم الأصول والمطلوبات لأسعار السوق على أساس منتظم، حيث ينطبق ذلك في المقام الأول على الموجودات والمطلوبات المالية، بالإضافة إلى الممتلكات والآلات والمعدات، والاستثمار العقاري. وتوصلت الدراسة إلى دور محاسبة القيمة في التحسين من المعلومات الواردة في القوائم المالية والتي تساعد المستخدمين لمخرجات النظام المحاسبي على اتخاذ القرارات من خلال القدرة على مقارنة الأداء المالي للشركة مع الشركات الأخرى لاتخاذ القرارات الإستثمارية الصحيحة والأكبر ربحية . وقد إستفاد الباحث من الدراسة السابقة أن قياس قيمة الأصول والالتزامات باستخدام مفهوم محاسبة القيمة السوقية وإعداد البيانات المالية وفقاً لها، يؤثر في سمات المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم.

(beke, 2011) International Management Accounting Information System.

تهدف الدراسة إلى تحديد ما تقدمه نظم المعلومات المحاسبية لإدارات الشركات من توضيح لآليات اتخاذ اتخاذ القرارات من خلال الرجوع إلى بنود مخرجاتها وتحليلها بالشكل الذي يُبين نقاط القوة أو الضعف وذلك لتمكينها من إختيار وحصر الأهداف التي تعكس توجهات الشركة على المستوى المحلي والعالمي والتأكد من كون المعلومات المحاسبية والمقاييس المالية العالمية متناسقة ناتجة عن نظام معلوماتي محاسبي واحد.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى استخدام نظام معلومات محاسبي عالمي موحد يؤدي إلى أنواع جديدة من تحليل البيانات وبالتالي التقليل من الاختلافات والشكوك بين الادارة والمالكين ومع اتساع السوق وتزايد أعداد المستثمرين الدوليين أصبح هنالك حاجة للوصول إلى بيانات مالية كافية بالاعتماد على إجراءات محاسبية منظمة مع إيجاد البنية التحتية التكنولوجية الملائمة والفعّالة عالمياً لإتاحة الوصول إلى المعلومات المالية نفسها وتكون متاحة ومتوفرة بأي مكان ووقت وبالسرعة الممكنة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واستفاد الباحث من هذه الدراسة بضرورة وجود نظام محاسبي يساعد الشركات التي التي تمارس أعمالها على المستوى العالمي في انجاز مهامهم الإدارية وتوحيد الطرق التي يتم بناءً عليها إعداد مخرجات نظم المعلومات المحاسبي والمعلومات المالية، هذا ويمكن له ان يعزز من فائدة نظم المعلومات المحاسبية لمستخدميها وزيادة الثقة والإفصاح التام بين الإدارة والمالكين وأطراف السوق المختلفة.

(Shanklin et al., 2011) A Retrospective View of the IFRS' Conceptual Path and Treatment of Fair Value Measurements In Financial Reporting.

هدفت هذه الدراسة إلي توضيح توجهات معايير المحاسبة الدولية المرتبطة بالقيمة العادلة والمتعلقة بتكوين التقارير المالية، وقد توصلت هذه الدراسة أن معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية تتطلب إثبات عدد من الموجودات والمطلوبات بقيمة تكون أقرب إلى الواقع في تاريخ إعداد التقارير المالية، وكما وضحت هذه الدراسة التوجهات العالمية للحصول على تقارير مالية تتمتع بالموثوقية والملائمة نتيجة استخدام القيمة العادلة من خلال تتبعها للفترات التاريخية لاستخدام القيمة العادلة، ومساعي الدول لاستخدام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المعدة وفقاً لمفهوم القيمة العادلة بالمقارنة مع التكلفة التاريخية. واستفاد الباحث من الدراسة في أن هنالك حاجة كبيرة للإنتقال إلى محاسبة القيمة العادلة، وضرورة العمل على إيجاد سيايات وإجراءات محاسبية توضح طريقة تطبيقها وآلية احتسابها، بهدف الوصول قواعد محددة على المستوى الدولي لحل الإشكالات المتعلقة بتطبيقها وآلية إثباتها للوصول إلى التقارب والتنسيق، لزيادة مصداقية التقارير المالية المقاسة وفقاً للقيمة العادلة مقارنة مع النظام التقليدي القائم على التكلفة.

(Slavko Sodan, 2014) The Impact of Fair ValueAccounting on Earnings Quality in European Countries.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هدفت الدراسة إلى تفسير أثر المحاسبة باستخدام الأساس العادل لقيم البنود الظاهرة في التقارير المالية على جودة الأرباح في البلدان الأوروبية، حيث أن البنوك في كثير من الأحيان تلجأ إلى تقدير القيمة العادلة باستخدام نماذج تقدير مختلفة مطبقة في الأسواق المتقدمة، وهذا يعطي الفرصة للبنوك للتلاعب بقيم التقدير، وبالتالي يمكن أن تؤدي إلى انخفاض جودة الارباح المعلنة، حيث أن كلاً من الشركات والبنوك مع زيادة السعي لاستخدام محاسبة القيمة العادلة في إعداد التقارير المالية أدى إلى مستوى أقل من كفاءة الأرباح الكلية، وحيث أن الهدف الرئيسي للمحاسبة المالية هو توفير معلومات مفيدة للمستثمرين والمقرضين والدائنين الآخرين لاتخاذ القرارات، وبالتالي تعتبر كفاءة المعلومات المحاسبية المقدمة من خلال مخرجات النظام المحاسبي لهذه الأطراف ذات أهمية بحيث يجب أن تعكس الواقع الفعلي لنتيجة أعمالها وموقفها المالي، وقد أوصت الدراسة بضرروة اتباع التدابير اللازمة من خلال مقارنة صافي الدخل والدخل الشامل، وذلك لأن الدخل الشامل الآخر يتكون بشكل جوهري من التغيرات في القيمة العادلة. كما أن قرار المستثمر حول ما إذا كان الشراء أو البيع يعتمد على القيمة العادلة للاستثمارات والإختلافات المستقبلية في القيمة العادلة. وبناء عليه فإن مخرجات النظام المحاسبي التي تعد وفق الأسس التاريخية للتكاليف هي أقل منفعة عند تقييم الاستثمارات. واستفاد الباحث من الدراسة، أن استخدام القيمة السوقية في حساب قيمة مكونات القوائم المالية يؤثر على نوعية مخرجات النظم المحاسبية في بيان الدخل والمعلومات التي تبين الموقف المالي للمنشأة، وأن القيمة العادلة تتأثر بالتنبؤ، والتقلبات الاقتصادية في السوق، مع ضرورة التخفيف من الآثار المحتملة لهذه التقلبات ولإعادة التقييم والأخطاء الناتجة عن التحيز في قياس جودة الأرباح على مستوى المنشأة.

(Alsaidat, sulihat and algazzawi, 2014) Accounting Measurement: Islamic Perspective versus Financial Accounting Perspective.

هدف هذه الدراسه للتعرف على طرق القياس المحاسبي المتبعة في النظام الإسلامي وكذلك المتبعة في نظم المحاسبة المالية المعاصرة، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحثون بجمع البيانات اللازمة من عينة الدراسة باستخدام الوثائق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأظهرت نتائج تحليل الاطار الفكري الاسلامي أن معظم البنود المحاسبية التى تخضع لنظام الزكاة تُقيم بالقيمة العادلة عند استخدام (المشاركة- المرابحة- المضاربة) او في حالة انواع أخرى من نظم البيوع المستخدمة في الفكر الإسلامي.

وكما بينت نتائج الدراسة في أن ذلك يعد دليلاً واضحاً لاستخدام محاسبة القيمة العادلة في المؤسسات التى تلتزم بالنظام الاسلامي.

ويتماشى هذا المدخل مع الإتجاه الحديث للمحاسبة المالية وهذا بدوره يتماشى مع مفاهيم القيمة العادلة وفق النصوص المدرجة ضمن المعايير، أو تأصيل المحاسبة عن طريق حذف البدائل التى تؤدي إلى التكلفة التاريخية، والحفاظ على البدائل التى تؤدي إلى القيمة العادلة ، وأوصت الدراسة أنة من المهم للمتخصصين في المحاسبة الاسلامية داخل مجلس المعايير أن يكون لهم دور في صناعة نصوص المعايير بما يتناسب ومتطلبات الشريعة الاسلامية بشكل محايد وبما يلبي احتياجات مختلف القطاعات وبحيث تكون مقبولة قبولا تاماً بغض النظر عن معتقدات وثقافة المستخدمين ، خصوصا في ظل وجود توحة نحو التقارب بين معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة الامريكية.واستفاد الباحث من هذه الدراسة بوجود تطبيق فعلي لمفاهيم القيمة العادلة في النظام الإسلامي وبشكل واضح، مع وجود إختلاف في المفاهيم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (1): ملخص الدراسات السابقة

إسم الباحث و تاريخ الدراسة	عنوان الدراسة	هدف ونتيجة الدراسة	إستفادة الباحث من الدراسة
الخطيب والقشي (2004)	توجه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة والدخل الاقتصادي وأثر ذلك على الاقتصاد.	هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أسباب التوجه نحو القيمة العادلة والدخل الشامل، والتعرف على المعايير المحاسبية الموجهة نحو هذا المفهوم وذلك لتحديد جوانبها الإيجابية أو السلبية، والتعرف على محددات تطبيق تلك المعايير. وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود أسواق فعالة لتطبيق القيمة العادلة.	معرفة اثر محاسبة القيمة العادلة على الدخل الاقتصادي للمنشأة، بالإضافة إلى استخدام المنشآت قواعد موضوعة من قبلها لتطبيق القيمة العادلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السويسي (2004)	مدى تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) في القوائم المالية للبنوك التجارية في الأردن.	هدفت هذه الدراسة إلى تحديد المعوقات التي تواجه استخدام المعيار المحاسبي الدولي رقم(39)، في البنوك التجارية الأردنية، والعمل على تحديد الفروقات المترتبة عن تطبيق هذا المعيار والناتجة عن الإجراءات المحاسبية من خلال مقارنة أثر تطبيق معيار الأدوات المالية على القوائم المالية للبنوك التجارية. وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك تقوم باستخدام هذا المعيار بشكل مناسب، ولكن هذا الاستخدام يتغير بتغيّر البنك.	الحاجة لتطبيق البنوك الأردنية للمعيار(39) بالشكل الصحيح والمناسب، وضرورة حصر المشاكل التي تواجهة الإدارات في هذه البنوك في مرحلة التنفيذ والعمل على وضع الحلول اللازمة، واستخدام الإجراءات التي تضمن التطبيق بالشكل الصحيح.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أمين وقطناني (2007)	البيئة المصرفية وأثرها على كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية دراسة تحليلية على المصارف التجارية في الاردن.	هدفت هذه الدراسة إلى توضيح سمات بيئة العمل المصرفي ودرجة تأثيرها على كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الاردنية. وتوصلت إلى هنالك أثر واضح لمحددات البيئة القانونية والسياسات المهنية ومحددات البيئة الإدارية والتكنولوجية على كافة البنوك التجارية في الاردن.	إن مستوى الكفاءة والفاعلية المرغوب لنظم المعلومات المحاسبية يختلف من بنك إلى آخر حسب درجة اهتمام الإدارات في البنوك المختلفة في العوامل التكنولوجية والقانونية والمالية عندما يتم تصميم وبناء هذه النظم.
القشي (2007)	السياسة المتبعة في تصنيف الأوراق المالية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (39) في الشركات المساهمة الأردنية	هدفت إلى تحديد آلية توزيع إستثمارات المنشأة في الأدوات المالية المصنفة تحت بند الأدوات المتاحة للبيع والمحتفظ بها بغرض المتاجرة وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39)، وذلك في الشركات المساهمة الأردنية.	ضرورة أن تقوم المنشآت ببناء وحدات متخصصة في إدارة الإستثمار والمخاطر، بالإضافة إلى دور الجهات الحكومية في تقديم المساعدة بخصوص إدارة الاستثمارات في الأوراق المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جل (2010)	مدى فعالية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية العراقية من وجهة نظر الادارة.	هدفت هذه الدراسة إلى توضيح قدرة الإدارة في البنوك التجارية على تحقيق الأهداف الموضوعة حسب الخطط المرحلية المرسومة لكل مستوى إداري مع تفعيل دور النظام الرقّابي مما يساعد في إنجاز الأهداف بأسرع وقت مع أخذ التكاليف واحتياجات العمل بعين الإعتبار. وتوصلت إلى أن وجود نظام معلومات محاسبي فعّال يؤثر في مستوى القرارات الإدارية ودقة المعلومات المحاسبية.	إن وجود نظام محاسبي فعّال يساعد الإدارات البنكية المختلفة في القيام بأعمالها بالشكل الذي يعكس قدرتها على تحقيق الأهداف وبشكل أخص إدارة أموال المستثمرين بالشكل الصحيح.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بشايرة (2010)	تطبيق المفاهيم المحاسبية للقيمة العادلة في البنوك الأردنية طبقاً لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية.	هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم القيمة العادلة وأساس تطبيقها ودرجة تطبيقها في النظام الأساسي في البنوك الأردنية والإفصاح عن بعض البنود في القوائم المالية وفقاً لها وتوضيح النتائج المترتبة على المحاسبة عن القيمة العادلة. وتوصلت إلى أن البنوك في الأردن تقوم باستخدام مفاهيم القيمة العادلة فيما يتعلق بالقياس المحاسبي تبعاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) ولا تسخدم القيمة العادلة عند قياس المطلوبات المالية.	التعرف إلى أهمية تطبيق مفاهيم القيمة العادلة حيث أن مفهوم القيمة العادلة مفهوم حديث التطبيق في البنوك الأردنية، كما أن استخدام القيمة العادلة في قياس بنود القوائم المالية يزيد من ثقة المستخدمين للتقارير المالية والحسابات الختامية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يونس (2011)	أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الأسهم (دراسة تحليلية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية).	هدفت الدراسة إلى بيان الأثر على الربحية السوقية للسهم الناتجة عن استخدام محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية. وتوصلت الدراسة إلى أن استخدام القيمة العادلة لقياس قيمة الأدوات المالية يؤدي إلى إظهار الموقف المالي للمنشآت بشكل أكبر واقعية.	إن الموقف المالي ونتيجة أعمال المنشآت تتأثر بشكل كبير عند استخدام القيمة العادلة في قياس الأدوات المالية، وهذا يؤثر على قرارات مستخدمي القوائم المالية ودرجة المصداقية والموثوقية للمعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها في مخرجات النظام المحاسبي للمنشأة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السعبري (2012)	القيمة العادلة وتأثير استعمالها في مؤشرات الأداء المالي في المصارف التجارية.	هدف هذه الدراسة إلى توضيح الإرتباط بين المعلومات المحاسبية المعدة تبعاً لمفهوم القيمة العادلة ودلائل الأداء المالي. وتوصلت الدراسة إلى أن التطورات الاقتصادية والمالية التي تمّر بها المنشآت أثرت وبصورة غير إيجابية على حقيقة الإثبات والاعتراف المحاسبي في ظل الضعف الناتج عن استخدام مبدأ التكلفة التاريخية نتيجة لتغيرات القيمة السوقية.	إن استخدام المنشآت للمعايير المبينة على القيمة العادلة في عملية الاعتراف والإثبات وإعادة الاعتراف لموجوداتها ومطلوباتها، يساعد في الوصول إلى مخرجات نظام معلومات محاسبي تتمتع بخصائص جودة البيانات المالية، بحيث يمكن الإعتماد عليها في بناء سوق مالي فعّال لديه القدرة على جلب الاستثمارات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرشيدي (2012)	مدى قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية على التوافق مع قواعد الإفصاح والقياس المتعلقة بالقيمة العادلة للأدوات المالية (دراسة ميدانية في الشركات المساهمة العامة الكويتية)".	هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى الانسجام للنظم المحاسبية الحديثة مع أسس عرض وقياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة. وتوصلت إلى أن القواعد المحاسبية المستخدمة في المنشآت تستطيع الانسجام مع أسس القياس باستخدام القيمة العادلة كونها تشكل منظومة منسجمة من الأهداف	إن قيام مستخدمي القوائم المالية بتقييم أداء الشركات ومركزها المالي يستند إلى معلومات ملائمة وذات موثوقية يمكن مقارنتها مع البيانات المالية للشركات الأخرى أو للشركة نفسها لفترات متعددة، والتي يتم الحصول عليها من خلال استخدام النظم المحاسبية التي تنسجم مع أسس القياس بالقيمة العادلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جمعة والحديدي (2013)	أثر وإمكانية تطبيق محاسبة القيمة العادلة في المصارف الإسلامية.	هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور الجهات المالية في مجال سعيها لتلبية إحتياجات مستخدمي القوائم المالية بمعلومات تتصف بالكفاءة والفاعلية في المصارف الإسلامية بحيث تمكنهم من اتخاذ القرارات الإستثمارية والمالية العقلانية والتي تعد أحد الأهداف المهمة للمحاسبة المالية. وتوصلت ضرورة توفر أسواق نشطة وقوانين وتشريعات تضبط أنشطة البنوك التي تستخدم مفهوم القيمة العادلة.	إن تطبيق محاسبة القيمة العادلة في قياس الأعمال المالية للمصارف يؤدي إلى إظهار نتائج الأعمال والأداء المالي بشكل أكبر واقعية ويجعل القوائم المالية أكبر موثوقية وإعتمادية للمستخدمين بصورة تؤثر على توجهاتهم الإستثمارية المستقبلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دنون (2015)	أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة معلومات القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية.	هدفت الدراسة التعرف إلى أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة معلومات القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية، حيث تُعتبر محاسبة القيمة العادلة من أدوات القياس الحديثة المستخدمة. وتوصلت هذه الدراسة إلى تأثر ملائمة المعلومات المحاسبية بالقيمة العادلة بشكل كبير.	إن تطبيق محاسبة القيمة العادلة يساعد في جعل القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية تقدم معلومات مالية ومحاسبية أكبر ملائمة ولديها القدرة على مساعدة المستثمرين والمساهمين على اتخاذ القرارات الإدارية والإستثمارية الحالية والمستقبلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Marry, landsman (2002)	Fundamental Issues Related To Using Fair Value Accounting For Financial Reporting	هدفت الدراسة إلى بيان القضايا الأساسية التي تتطلب الاعتراف والإفصاح عن تقديرات القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات، وبصورة رئيسية الأدوات المالية. وأوصت أن مفهوم محاسبة القيمة العادلة و درجة تطبيقه يعود إلى مدى فهم ومهارة الإدارة في جمع المعلومات ذات الصلة، و تحديد إتجاهات وإفتراضات السوق بشكل أكبر واقعية.	إن قيمة الشركة الإجمالية مرتبطة بقيمة الأصول، بالإضافة إلى أن محاسبة القيمة العادلة في المنشأة تطبق على الأصول والخصوم، وأن ذلك ينعكس على المعلومات المحاسبية في كل من الميزانية العمومية وبيان الدخل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Gray (2003)	Revisiting Fair Value Accounting-Measuring Commercial Banks Liabilitie	هدفت الدراسة إلى التأكد من أغراض ودواعي الإفصاح تبعاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39)، وتحديد الأصول التي يتم قياسها بالقيمة العادلة وتصنيفها لأغراض الاحتفاظ بها للمتاجرة و المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق بالإضافة إلى فحص المشتقات المالية في البنوك التجارية. وتوصلت إلى توضيح متطلبات الإفصاح وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي الأدوات المالية: الاعتراف والقياس في البنوك التجارية.	التعرف على متطلبات الإفصاح وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39)، بالإضافة والمعالجة المحاسبية اللازمة لتقديم التقارير المالية المعدة وفقاً للقيمة العادلة لكل من الموجودات والمطلوبات المالية، بما في ذلك كافة القروض والودائع مع وجود حساسية عالية للتغير في معدلات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Marry ,landsman (2005)	Fair value accounting: Effect on banks on banks earnings volatility, regulatory capital, and value of contractual cash flows	هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أثر استخدام أساس القيمة العادلة في تقلب الأرباح ورأس المال التنظيمي في البنوك، لتعكس هذه البنوك مفهوم القيمة العادلة للأوراق المالية الإستثمارية والتدفقات النقدية الناتجة عنها. وقد توصلت إلى أن قياس الأرباح بناءً على مفهوم القيمة العادلة أكبر تغيراً من قياسها بمبدأ التكلفة التاريخية.	التعرف على أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على أرباح البنوك و رأس المال والتدفقات النقدية للأدوات المالية وأثر ذلك على مخرجات نظم المعلومات المحاسبية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Carrz ,petroni (2005)	The Reliability of fair value versus historical cost information: Evidence from closed-end mutual Funds	هدفت الدراسة إلى بيان أهمية محاسبة القيمة العادلة بالمقارنة لمحاسبة التكاليف التاريخية للأدوات المالية المحتفظ بها، وصناديق الإستثمار المشترك للسندات المالية التي يملكها المساهمين وتقديم أدلة على موثوقية تقدير القيمة العادلة. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة وثيقة بين مقاييس سعر السهم (حجم الشركة في السوق وعدد الأسهم) والقيمة العادلة.	ضرورة وجود تدابير لقياس القيمة العادلة للاستثمارات في الأوراق المالية، حيث أن محاسبة القيمة العادلة لها أثر رئيسي في مؤشرات الأداء المالي وفي مصداقية التقارير المالية بشكل إيجابي أو سلبي وعلى قرارات المستثمرين تبعاً لتوجهات الإدارة، وأن تطبيق محاسبة القيمة العادلة من المتطلبات المهمة لوجود سوق مالي فعّال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Lefebvre,etl (2009)	Fair Value Accounting: The Road to Be Most Travelled	هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الجوانب الهامة التي تتعلق بمفهوم محاسبة القيمة العادلة، والقواعد المتبعة لقياس القيمة العادلة. وتوصلت إلى دور محاسبة القيمة في التحسين من المعلومات الواردة في القوائم المالية.	قياس قيمة الأصول والالتزامات باستخدام مفهوم محاسبة القيمة العادلة وإعداد البيانات المالية وفقاً لها، يؤثر في سمات المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Beke (2011)	International Management Accounting Information System	هدفت الدراسة إلى تحديد ما تقدمه نظم المعلومات المحاسبية لإدارات الشركات من توضيح لآليات اتخاذ القرارات والتأكد من كون المعلومات المحاسبية والمقاييس المالية العالمية متناسقة ناتجة عن نظام معلوماتي محاسبي واحد. وتوصلت هذه الدراسة إلى استخدام نظام معلومات محاسبي عالمي موحد يؤدي إلى أنواع جديدة من تحليل البيانات وبالتالي التقليل من الاختلافات والشكوك بين الادارة والمالكين.	ضرورة وجود نظام محاسبي يساعد الشركات التي تمارس أعمالها على المستوى العالمي في إنجاز مهامهم الإدارية وتوحيد الطرق التي يتم بناءً عليها إعداد مخرجات نظم المعلومات المحاسبي والمعلومات المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Shanklin ,etal(2011)	A Retrospective View Of The IFRS' Conceptual Path And Treatment Of Fair Value Measurements In Financial Reporting	هدفت هذه الدراسة إلي توضيح توجهات معايير المحاسبة الدولية المرتبطة بالقيمة العادلة والمتعلقة بتكوين التقارير المالية.وتوصلت إلى أن معايير المحاسبة الدولية تتطلب إثبات عدد من الموجودات والمطلوبات بقيمة تكون أقرب إلى الواقع في تاريخ إعداد التقارير المالية لتكون أكبر موثوقية وملائمة نتيجةاستخدام القيمة العادلة.	هنالك حاجة كبيرة للإنتقال إلى محاسبة القيمة العادلة، وضرورة العمل على إيجاد سياسات وإجراءات محاسبية توضح طريقة تطبيقها وآلية احتسابها، بهدف الوصول قواعد محددة على المستوى الدولي لحل الإشكالات المتعلقة بتطبيقها وآلية إثباتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Slavko (2014)	The Impact of Fair ValueAccounting on Earnings Quality in European Countries	هدفت هذه الدراسة إلى تفسير أثر المحاسبة باستخدام الأساس العادل لقيم البنود الظاهرة في التقارير المالية على جودة الأرباح في البلدان الأوروبية. وأوصت بضرروة اتباع التدابير اللازمة من خلال مقارنة صافي الدخل والدخل الشامل، وذلك لأن الدخل الشامل الآخر يتكون بشكل جوهري من التغيرات في القيمة العادلة.	إن استخدام القيمة العادلة في حساب قيمة مكونات القوائم المالية يؤثر على نوعية مخرجات النظم المحاسبية في بيان الدخل والمعلومات التي تبين الموقف المالي للمنشأة، وأن القيمة العادلة تتأثر بالتنبؤ، والتقلبات الاقتصادية في السوق، مع ضرورة التخفيف من الآثار المحتملة لهذه التقلبات ولإعادة التقييم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Alsaidat,sulihat (2014)	Accounting Measurement: Islamic Perspective versus Financial Accounting Perspective	هدفت هذه الدراسة للتعرف على طرق القياس المحاسبي المتبعة في النظام الإسلامي وكذلك المتبعة في نظم المحاسبة المالية المعاصرة، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحثون بجمع البيانات اللازمة من عينة الدراسة باستخدام الوثائق. وتوصلت وأظهرت نتائج تحليل الاطار الفكري الاسلامي أن معظم البنود المحاسبية التى تخضع لنظام الزكاة تُقيم بالقيمة العادلة عند استخدام (المشاركة- المرابحة- المضاربة) او في حالة انواع أخرى من نظم البيوع المستخدمة في الفكر الإسلامي.	هنالك تطبيق فعلي لمفاهيم القيمة العادلة في النظام الإسلامي وبشكل واضح، مع وجود إختلاف في الإصطلاح.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-4-2 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تبحث الدراسة في استخدام القيمة العادلة وأثرها على مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية، ومن خلال العرض السابق للدراسات السابقة يتضح أنها لم تحاول الربط بين القيمة العادلة ومخرجات نظم المعلومات المحاسبية، حيث ركزت على أحد الجوانب من غير الآخر، لذلك تميزت هذه الدراسة في ربطها للمتغيرين معاً، كما أنها ركزت على عدة أبعاد لمحاسبة القيمة العادلة من خلال إجراء التحليل المالي للقيم الفعلية الواردة في القوائم المالية للبنوك عينة الدراسة والمقاسة بالقيمة العادلة في الفترة (2010-2015)، من خلال قياس التغير في إعادة تقييم الأدوات المالية والالتزامات المتداولة والمباني والآلات والمعدات، حيث تعتبر من أهم البنود التي يتضح من خلالها استخدام القيمة العادلة، وأثرها على مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية، والذي لم تتطرق له الدراسات السابقة على حد علم الباحث، ومن خلال ذلك تسعى الدراسة الحالية إلى الوصول إلى نتائج جديدة لم تبحث فيها الدراسات السابقة، ومن المتوقع أن تقدم هذه الدراسة مادة علمية مفيدة تثري المخزون المعرفي المحاسبي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

3-1 منهجية الدراسة ومصادر جمع البيانات

إستخدم الباحث عند إعداد هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على وصف ظاهرة معينة من أجل الوصول إلى أسباب هذه الظاهرة ومعرفة العوامل التي تتحكم بها، واستخلاص النتائج لتعميمها؛ والهدف من استخدام هذا المنهج في هذه الدراسة هو الوصول إلى نتيجة لآليات إعداد مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية، وبالتالي استنباط أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية.وبحيث تم الإعتماد على المصادر الجاهزة في جمع البيانات ومنها (الكتب، الدراسات السابقة، الدوريات، الأبحاث، المقالات، المواقع الإلكترونية) والمصادر الميدانية وذلك من خلال أداة الدراسة، وتم أيضاً استخدام المنهج الإستقرائي الذي يقوم على الاستنتاج العلمي القائم على أسس الملاحظة والإرتكاز على الإطار النظري، ومن ثم التحليل الإحصائي الذي سيتحصل من نتيجة هذه الدراسة وهو ما يعرف بمنهج التحليل الكمي والذي غالباً ما تُستخدم به البرمجيات الإحصائية مثل برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) statistical package for social sciences.

3-2 مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك التجارية الأردنية والبالغ عددها ثلاثة عشر بنكاً والمدرجة في سوق عمان المالي في عام 2015. أما عينة الدراسة فهي كامل مجتمع الدراسة نظراً لصغر حجم المجتمع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول(2): قائمة أسماء البنوك التجارية الأردنية عينة الدراسة

الرقم	البنك	الرقم	البنك
1	البنك الأردني الكويتي	8	بنك كابيتال/الأردن
2	البنك التجاري الاردني	9	بنك سوسيته جنرال/الأردن
3	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	10	بنك القاهرة عمان
4	بنك الإستثمار العربي الأردني	11	بنك الأردن
5	بنك الإتحاد	12	البنك الأهلي الأردني
6	بنك المؤسسة العربية المصرفية	13	البنك العربي
7	البنك الإستثماري		

3-3 أداة الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة وجمع المعلومات عن أثر استخدام محاسبة القيمة العادلة على مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية، فإنه تم استخدام القوائم المالية للبنوك عينة الدراسة، كأداة لجمع البيانات اللازمة لاختبار فرضيات الدراسة بحيث غطت الدراسة الفترة ما بين الأعوام (2010-2015).

4-3 مصادر جمع المعلومات:

للإجابة على أسئلة الدراسة وإختبار فرضياتها وتحقيق أهدافها إعتمد الباحث على نوعين من المصادر:

1-4-3 مصادر ثانوية: لاستيفاء أدبيات الدراسة قام الباحث باستقصاء المعلومات من خلال الكتب والمقالات والمجلات العلمية والمواقع الالكترونية ورسائل الماجستير والدكتوراه المنشورة وغير المنشورة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مصادر أولية:

التقارير المالية السنوية المفصح عنها للبنوك التجارية الأردنية موضوع الدراسة.

تقارير البنك المركزي.

تقارير بورصة عمان.

5-3 متغيرات الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة وجمع المعلومات عن أثر استخدام محاسبة القيمة العادلة على مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية، فإنه تم استخدام القوائم المالية للبنوك عينة الدراسة، كأداة لجمع البيانات وتم قياس متغيرات الدراسة من خلال المعادلات الرياضية التالية:

جدول(3): بنود متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة

المتغير المستقل (استخدام محاسبة القيمة العادلة).	المتغير التابع (مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية).
التغير في إعادة تقييم الأدوات المالية التغير في إعادة تقييم المباني والآلات والمعدات التغير في إعادة تقييم الالتزامات المتداولة	قائمة الدخل
	قائمة المركز المالي
	قائمة التغير في حقوق الملكية
	قائمة التدفقات النقدية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6-3 قياس متغيرات الدراسة

استخدم الباحث المعادلة الرئيسية التالية لقياس متغيرات الدراسة ويمثل الجانب الأيمن من المعادلة المتغير المستقل (استخدام محاسبة القيمة العادلة) ويقابله على الجانب الأسير المتغير التابع(مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية)، وكما هو موضح أدناه:

ΔPPE + B3.ΔCL + e .ΔF.S + B2 .AIS outputs = B0 + B1

حيث تم احتساب المتغيرات المستقلة على النحو التالي:

1. ΔFS= F.St – FSt-1

=ΔFSالتغير الناتج عن إعادة تقييم الأدوات المالية

= :FStقيمة الأدوات المالية في السنة الحالية

=FSt-1قيمة الأدوات المالية في سنة الأساس

2. ΔPPE= PPEt- PPEt-1

:ΔPPEالتغير الناتج عن اعادة تقييم الالات والمعدات

=PPEtقيمة الالات والمعدات في السنة الحالية

=PPEt-1قيمة الآلات والمعدات في سنة الأساس

ΔCL= CLt – CLt-1 3.

:ΔCLالتغير الناتج عن اعادة تقييم الالتزامات المتداولة

=CLtقيمة الالتزامات المتداولة في السنة الحالية

=CLt-1قيمة الالتزامات المتداولة في سنة الأساس

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-7 أساليب تحليل البيانات:

لاختبار فرضيات الدراسة والإجابة عن أسئلتها قام الباحث باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، والتي تتضمن استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الانحدار البسيط ومعامل الانحدار المتعدد، لبيان أثر استخدام محاسبة القيمة العادلة على مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الاردنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

تحليل البيانات وإختبار الفرضيات

1-4 المقدمة

يتناول هذا الفصل عرض وتحليل النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية، لبيان أثر استخدام محاسبة القيمة العادلة على مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية

2-4 تحليل بيانات الدراسة

من أجل الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها، فقد تم حساب المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري والحد الأدنى والأعلى لمتغيرات الدراسة المستقلة والتابعة كما يلي:

1-2-4 المتغير المستقل: استخدام القيمة العادلة

فيما يلي جدول يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة المستقلة.

جدول (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب، لبنود المتغير المستقل استخدام القيمة العادلة في البنوك التجارية الأردنية.

ΔC.L	ΔPPE	ΔF.S	
1.37	1838996.71	61434168.45	المتوسط الحسابي
2.633	3.131	1.658	الانحراف المعياري
-415261391	-212834655	-236912443	الحد الأدنى
1826303000	105361362	729583000	الحد الأعلى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من أجل الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها، فقد تم حساب المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري والحد الأدنى والأعلى لمتغير الدراسة المستقل لقياس أثر استخدام محاسبة القيمة العادلة على مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية، حيث تشير نتائج الجدول رقم (4) إلى أن المتسوط الحسابي للتغير الناتج عن إعادة تقييم الأدوات المالية في البنوك التجارية الأردنية يبلغ (61434168.4) بانحراف معياري يبلغ (1.658) ، كما نلاحظ أن المتوسط الحسابي للتغير الناتج عن إعادة تقييم المباني والمصانع والمعدات يبلغ (1838996.71) وبانحراف معياري يبلغ (3.131)، بينما يبلغ المتوسط الحسابي للتغير في إعادة تقييم الالتزامات المتداولة (1.37) و بانحراف معياري(2.633).

2-2-4 المتغير التابع: مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية.

فيما يلي جدول يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة التابعة.

جدول (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب، لمتغيرات الدراسة التابعة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية.

صافي الدخل	صافي التدفقات النقدية	راس المال المكتسب	صافي الأصول	
45763586.46	6.69	2.71	1.55	المتوسط الحسابي
6.683	1.364	6.123	2.148	الانحراف المعياري
-1329749	-92375557	6603881	-3.77485558	الحد الأدنى
346226000	5555812000	2533974000	1321405000	الحد الأعلى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من أجل الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها، فقد تم حساب المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري والحد الأدنى والأعلى لمتغيرات الدراسة التابعة لقياس أثر استخدام محاسبة القيمة العادلة على مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية، حيث تشير نتائج الجدول رقم (5) إلى أن المتوسط الحسابي لمتغير صافي الأصول يبلغ (1.55) وبانحراف معياري (2.148)، ونلاحظ أن رأس المال المكتسب ذو متوسط حسابي يبلغ(2.71) وانحراف معياري(6.123)، وقد بلغ المتوسط الحسابي لصافي التدفقات النقدية (6.69) وبانحراف معياري(1.364)، ويشير الجدول اعلاه أيضا إلى أن المتوسط الحسابي لصافي الدخل يبلغ (45763586.46) وبانحراف معياري يبلغ (6.683).

3-4 اختبار فرضيات الدراسة:

فيما يلي عرض لاختبار فرضيات الدراسة حيث تم التوصل إلى النتائج التالية:

1-3-4 الفرضية الرئيسية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) لاستخدام محاسبة القيمة العادلة على مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية.

لقد تم استخدام اختبار الانحدار المتعدد لاختبار الفرضية أعلاه حيث تتم التوصل إلى النتائج التالية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (6): اختبار الانحدار المتعدد للفرضية الرئيسية

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F" المحسوبة	مستوى الدلالة	r	r2
الانحدار	1.118×2010	3	3.727×1910	12.451	0.000	0.616	0.38
البواقي	1.826×2010	61	2.993×1810				
المجموع	2.944×2010	64					

*دالة إحصائية عند مستوى (α=0.05)

يشير الجدول أعلاه إلى أن قيمة "F" المحسوبة البالغة (12.451) وهذه القيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05). كما أن قيمة معامل الارتباط "r" تبلغ (0.616) وهي علاقة قوية، ويشير الجدول أيضاً إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر 38% من التغير في المتغير التابع، وبناء على نتائج اختبار الفرضية تم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) لاستخدام لمحاسبة القيمة العادلة على مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية، وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) لاستخدام محاسبة القيمة العادلة على مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والجدول التالي يوضح معاملات الانحدار:

جدول (7): معاملات الانحدار للفرضية الرئيسية

	B	الخطأ المعياري	Beta	t	الدلالة
الثابت	5.078 × 810	2.428 × 810		2.091	0.041
ΔF.S	4.43	1.752	0.343	2.529	0.014
ΔPPE	7.205-	7.033	0.105-	1.025-	0.31
ΔC.L	2.725	1.092	0.335	2.496	0.015

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة "t" المحسوبة لإعادة تقييم الأدوات المالية والالتزامات المتداولة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05). مما يدل على وجود تأثير لكل منهما على المتغير التابع.

بينما بلغت قيمة "t" المحسوبة بالنسبة للتغير الناتج عن إعادة تقييم المباني والمصانع والمعدات ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05). مما يدل على عدم وجود تأثير للتغير في المباني والمصانع والمعدات على مخرجات نظم المعلومات المحاسبية.

4-3-1-1 اختبار الفرضية الفرعية الأولى :

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) لاستخدام محاسبة القيمة العادلة على قائمة الدخل في البنوك التجارية الأردنية.

لقد تم استخدام اختبار الانحدار المتعدد لاختبار الفرضية أعلاه حيث تم التوصل إلى النتائج التالية:

جدول (8): نتائج الفرضية الفرعية الأولى

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F" المحسوبة	الدلالة	r	r2
الانحدار	1710×1.001	3	1610×3.338	10.963	0.000	0.592	0.35
البواقي	1710×1.857	61	1510×3.045				
المجموع	1710×2.859	64					

*دالة إحصائية عند مستوى (α=0.05)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يشير الجدول أعلاه إلى أن قيمة "F" المحسوبة البالغة (10.963) ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) كما أن قيمة معامل الارتباط r تبلغ (0.592) وهي علاقة متوسطة القوة، ويشير الجدول أيضاً إلى أن المتغير المستقل يفسر 35% من التغير في المتغير التابع، وبالتالي عند اختبار الفرضية فإنه يمكن القول بأنه تم رفض الفرضية الصفرية لاستخدام محاسبة القيمة العدلة على قائمة الدخل في البنوك التجارية الأردنية، وقبول الفرضية البديلة مما يدل على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) لاستخدام محاسبة القيمة العادلة على على قائمة الدخل في البنوك التجارية الأردنية.

والجدول التالي يوضح معاملات الانحدار:

جدول (9): معاملات الانحدار للفرضية الفرعية الأولى

	B	الخطأ المعياري	Beta	t	الدلالة
الثابت	2.842 × 710	7745476.357		3.669	0.001
ΔF.S	0.182	0.056	0.452	3.261	0.002
ΔPPE	0.243-	0.224	0.114-	1.082	0.283
ΔC.L	0.048	0.035	0.189	1.38	0.172

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة "t" المحسوبة للتغير الناتج عن إعادة تقييم الأدوات المالية تبلغ (3.261) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05)، مما يدل على وجود تأثير لها على المتغير التابع.

بينما قيمة "t" المحسوبة بالنسبة لكل من التغير في إعادة تقييم المباني والمصانع والمعدات وفي الالتزامات المتداولة ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05)، مما يدل على عدم وجود تأثير لباقي المتغيرات على المتغير التابع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4-3-1-2 اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) لاستخدام محاسبة القيمة العادلة على قائمة المركز المالي في البنوك التجارية الأردنية.

لقد تم استخدام اختبار الانحدار المتعدد لاختبار الفرضية أعلاه حيث تتم التوصل إلى النتائج التالية:

جدول (10): نتائج اختبار الانحدار المتعدد للفرضية الفرعية الثانية

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F" المحسوبة	الدلالة	r	r2
الانحدار	2.363×1810	3	7.876×1710	81.253	0.000	0.894	0.80
البواقي	5.913×1710	61	9.69315				
المجموع	2.954×1810	61					

يشير الجدول أعلاه إلى أن قيمة "F" المحسوبة البالغة (81.253) ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05)، كما أن قيمة معامل الارتباط r تبلغ (0.894) وهي علاقة قوية، ويشير الجدول أيضاً إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر 80% من التغير في المتغير التابع، وبناء على نتائج اختبار الفرضية فإنه نستطيع القول بأنه تم رفض الفرضية الصفرية والقبول بالفرضية البديلة وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) لاستخدام محاسبة القيمة العادلة على قائمة المركز المالي في البنوك التجارية الأردنية.

والجدول التالي يوضح معاملات الانحدار:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (11): معاملات الانحدار للفرضية الفرعية الثانية

	B	الخطأ المعياري	Beta	t	الدلالة
الثابت	5.487×710	1.382×710		3.97	
ΔF.S	0.092	0.10	0.071	0.926	0.358
ΔPPE	0.079-	0.40	0.012-	0.197-	0.844
ΔC.L	0.691	0.062	0.846	11.111	0.000

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة "t" المحسوبة للتغير إعادة تقييم المطلوبات المتداولة بلغ (11.111) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05)، مما يدل على وجود تأثير لها على المتغير التابع.

بينما تعتبر قيمة "t" المحسوبة بالنسبة لكل متغير أخر ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) مما يدل على عدم وجود تأثير لباقي المتغيرات على المتغير التابع.

3-1-3-4 اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05)، لاستخدام محاسبة القيمة العادلة على قائمة التغير في حقوق الملكية في البنوك التجارية الأردنية.

لقد تم استخدام اختبار الانحدار المتعدد لاختبار الفرضية أعلاه حيث تتم التوصل إلى النتائج التالية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (12): نتائج اختبار الانحدار المتعدد للفرضية الفرعية الثالثة

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F" المحسوبة	الدلالة	r	r2
الانحدار	7.80×1810	3	2.601×1810	9.799	0.000	0.57	0.325
البواقي	1.619×1910	61	2.654×1710				
المجموع	2.400×1910	64					

يشير الجدول أعلاه إلى أن قيمة "F" المحسوبة البالغة (9.799) ذات دلالة إحصائية عند الدلالة (α=0.05)، كما أن قيمة معامل الارتباط r تبلغ (0.57) وهي علاقة قوية، ويشير الجدول أيضاً إلى أن المتغير المستقل (استخدام القيمة العادلة) يفسر 32.5% من التغير في المتغير التابع (مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية)، مما يدل على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة(α=0.05) لاستخدام محاسبة القيمة العادلة على قائمة التغير في حقوق الملكية في البنوك التجارية الأردنية. وبالتالي تم رفض فرضية الدراسة الصفرية وقبول الفرضية البديلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والجدول التالي يوضح معاملات الانحدار:

جدول (13): معاملات الانحدار للفرضية الفرعية الثالثة

	B	الخطأ المعياري	Beta	t	الدلالة
الثابت	1.087 × 710	7.232 × 710		1.503	
ΔF.S	1.311	0.522	0.355	2.513	0.015
ΔPPE	2.272-	2.094	0.116-	1.085-	0.282
ΔC.L	0.626	0.325	0.269	1.926	0.059

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة "t" المحسوبة للتغير في إعادة تقييم الأدوات المالية تبلغ (2.513) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05)، مما يدل على وجود تأثير لها على قائمة التغير في حقوق الملكية.

بينما قيمة "t" المحسوبة بالنسبة لكل من التغير في إعادة تقييم المباني والمعدات والتغير في إعادة تقييم الالتزامات المتداولة ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) مما يدل على عدم وجود تأثير لها على المتغير التابع.

4-3-1-4 اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) لاستخدام محاسبة القيمة العادلة على قائمة التدفقات النقدية في البنوك التجارية الاردنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد تم استخدام اختبار الانحدار المتعدد لاختبار الفرضية أعلاه حيث تتم التوصل إلى النتائج التالية:

جدول (14): نتائج الفرضية الفرعية الرابعة

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F" المحسوبة	الدلالة	r	r2
الانحدار	3.668×1910	3	1.223×1910	9.042	0.000	0.555	0.308
البواقي	8.248×1910	61	1.352×1810				
المجموع	1.192×2010	64					

يشير الجدول أعلاه إلى أن قيمة "F" المحسوبة البالغة (9.042) ذات دلالة إحصائية عند الدلالة (α=0.05) كما أن قيمة معامل الارتباط "r" تبلغ (0.555) وهي علاقة قوية، ويشير الجدول أيضاً إلى أن استخدام القيمة العادلة تفسر 30.8% من التغير في المتغير التابع، مما يدل على رفض فرضية الدراسة الصفرية وقبول البديلة أي أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) لاستخدام محاسبة القيمة العادلة على قائمة التدفقات النقدية في البنوك التجارية الأردنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والجدول التالي يوضح معاملات الانحدار:

جدول (15): معاملات الانحدار للفرضية الفرعية الرابعة

	B	الخطأ المعياري	Beta	T	الدلالة
الثابت	3.159×810	1.632×810		1.935	0.058
ΔF.S	2.845	1.177	0.346	2.417	0.019
ΔPPE	4.611-	4.727	0.106-	0.976-	0.333
ΔC.L	1.36	0.734	0.263	1.853	0.069

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة "t" المحسوبة للتغير في إعادة تقييم الأدوات المالية بلغ (2.417) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) مما يدل على وجود تأثير لها على المتغير التابع.

بينما قيمة "t" المحسوبة بالنسبة لكل متغير آخر ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(α=0.05) مما يدل على عدم وجود تأثير لباقي المتغيرات على المتغير التابع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

1-5 مناقشة النتائج

تبين من واقع تحليل البيانات المستخرجة من التقارير المالية السنوية للبنوك عينة الدراسة وكذلك من خلال إختبار الفرضيات مجموعة من النتائج التي بناء عليها يقدم الباحث مجموعة من التوصيات.

ويمكن تلخيص النتائج بمايلي:

تبين النتائج السابقة من خلال التحليل الإحصائي أثر استخدام محاسبة القيمة العادلة في البنوك التجارية الأردنية على مخرجات نظم المعلومات المحاسبية لهذه البنوك، وتأثر بنود التقارير المالية للبنوك التجارية بالقيمة العادلة للأدوات المالية والمباني والمعدات والالتزامات المتداولة. حيث يمثل سعر الإغلاق في الأسواق النشطة القيمة العادلة للأصول المالية، وتمثل هذه القيمة توقعات السوق وتأخذ بالإعتبار العوامل السوقية وأي منافع متوقعة عند تقرير القيمة العادلة، كما تتم مراجعة قيم البنود المثبتة في السجلات في تاريخ قائمة المركز المالي للتأكد من وجود أي مؤشرات على وجود تغيرات في القيم.

أولاً: بينت النتائج وجود أثر لاستخدام محاسبة القيمة العادلة على مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية، حيث بلغت قيمة "F" المحسوبة (12.451) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) وكذلك تبين ان قيمة معامل التحديد قد بلغت 38% مما يعني أن محاسبة القيمة العادلة قد فسرت هذه النسبة من تباين المتغير التابع لاستخدام محاسبة القيمة العادلة على مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الاردنية. تتفق نتيجة هذه الدراسة مع دراسة بشايرة (2010)، بعنوان " تطبيق المفاهيم المحاسبية للقيمة العادلة في البنوك الأردنية طبقاً لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية". فيما يتعلق بأن البنوك الأردنية تقوم باستخدام مفاهيم القيمة العادلة في الجانب ذو العلاقة بالقياس المحاسبي تبعاً للمعيار المحاسبة الدولي رقم (39).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: بالنسبة لفرضية الدراسة الفرعية الأولى تم رفض فرضية الدراسة الصفرية وقبول البديلة " يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى (α=0.05) لاستخدام محاسبة القيمة العادلة على قائمة الدخل في البنوك التجارية الأردنية. حيث تبين أن قيمة "F" المحسوبة (10.963) وذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) وكذلك تبين ان قيمة معامل التحديد قد بلغت 35% مما يعني أن المتغير المستقل (استخدام محاسبة القيمة العادلة) قد فسر هذه النسبة من المتغير التابع قائمة الدخل في البنوك التجارية الأردنية.

ثالثاً: تشير النتائج لوجود اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) لاستخدام محاسبة القيمة العادلة على قائمة المركز المالي في البنوك التجارية الأردنية.حيث بلغت قيمة "F" المحسوبة (81.253) وذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05)، كما بلغت قيمة معامل التحديد الذي يبين قدرة محاسبة القيمة العادلة على تفسير تباين قائمة المركز المالي في البنوك التجارية الأردنية ما نسبته 80%، وقيمة معامل الإرتباط تبلغ (0.894) وهي علاقة قوية.

رابعاً: أشارت النتائج إلى أن قيمة "F" المحسوبة بلغت (9.799) بمستوى دلالة (0.00) وهذه القيمة دالة احصائياً عند مستوى الدلالة(α=0.05)، وهذه النتيجة تعني وجود أثر ذو دلالة احصائية لاستخدام محاسبة القيمة العادلة على قائمة التغير في حقوق الملكية في البنوك التجارية الأردنية، ,وأشارت النتائج أيضاً أن استخدام القيمة العادلة يفسر 32% من المتغير التابع (قائمة التغير في حقوق الملكية في البنوك التجارية الأردنية) بمعامل ارتباط (0.57).

خامساً: بالنسبة بالنسبة لفرضية الدراسة الفرعية الرابعة تم رفض فرضية الدراسة الصفرية وقبول البديلة " يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى (α=0.05) لاستخدام محاسبة القيمة العادلة على قائمة التدفقات النقدية في البنوك التجارية الأردنية. حيث بلغت قيمة "F" المحسوبة(9.042) ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05)، وأن معامل الإرتباط (0.55) وهي علاقة قوية وأن المتغير المستقل يفسر ما نسبته 30% من المتغير التابع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-5 توصيات الدراسة

بناءً على ما توصلت اليه الدراسة من نتائج توضح أثر استخدام محاسبة القيمة العادلة على مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية، يقدم الباحث التوصيات التالية:

1. توفير مبادئ إرشادية محددة وواضحة لقياس القيمة العادلة، وذلك للتقليل من اللجوء إلى الحكم والتقدير الشخصي من قبل القائمين على إعداد التقارير المالية، نظراً لأهمية البنود المثبتة في القوائم المالية بالقيمة العادلة ودورها في التأثير على الموقف المالي للبنوك ونتيجة أعمالها وقيمتها السوقية.

2. ضرورة قيام الهيئات الضابطة لأداء السوق المالي الأردني بالعمل على وضع السياسات والإجراءات المتعلقة بالجانب الإداري والجانب التشريعي والتي بدورها تزيد من كفاءة السوق المالي ليعكس سعر عادل للأدوات المالية المتداولة، وذلك بهدف التأثير الايجابي على استخدام محاسبة القيمة العادلة من قبل البنوك التجارية الأردنية.

3. وجوب أخذ الدقة والموضوعية بعين الإعتبار من قبل الأطراف التي تضع قواعد القياس للقيمة العادلة عند حسابها، لما لذلك من تأثير واضح ومباشر على دقة قياس الدخل المحاسبي في البنوك التجارية الأردنية.

4.ضرورة ربط جوانب المحاسبة العلمية مع الخبرة العملية للموظفين العاملين في البنوك التجارية الأردنية من خلال التنسيق والتعاون بين الجامعات والمعاهد الأكاديمية والبنوك الأردنية التي المطبقة لمعايير المحاسبة الدولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع

المراجع باللغة العربية

أبونصار، محمد، وحميدات، جمعة (2013). معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية. (ط.3).عمّان: دار وائل للنشر.

أحمد، بسام (2006). دور نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية، رسالة ماجستير غيرمنشورة، الجامعة الإسلامية،غزة، فلسطين.

بشايرة، محمد محمود (2010). تطبيق المفاهيم المحاسبية للقيمة العادلة في البنوك الاردنية طبقاً متطلبات معايير المحاسبة الدولية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، المجلد 6، العدد(24)، ص ص 2-229.

الجعبري، مجدي (2009). الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية، اطروحة دكتوراه منشورة ، الاكاديمية العربية المفتوحة ، الدنمارك.

جمعة،هوام والحديدي، آدم (2013). أثر وإمكانية تطبيق محاسبة القيمة العادلة في المصارف الإسلامية، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي ICIEF، الجزائر.

جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (2012). المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية عمّان: الأردن.

جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (2010). القيمة العادلة ما لها وما عليها، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمّان، الأردن.

جل، ادمون (2010). مدى فعالية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية العراقية من وجهة نظرالادارة، رسالة ماجستير غيرمنشورة، جامعة الشرق الاوسط،عمان،الاردن.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الحسن، عادل (2013). توظيف نظم المعلومات المحاسبية لمؤسسات الزكاة ودرها في الكفاءة التشغيلية. بحث مقدم في حلقة نقاشية ينظمها معهد علوم الزكاة، الخرطوم، السودان.

حلمي، قاسم (2012). محاسبة المنشآت المالية،(ط.1)، المؤسسة العربية للنشر، تلمسان، الجزائر.

حمدان، مأمون (2002). مقدمة عن معايير المحاسبة الدولية. بحث مقدم ضمن الفعاليات العلمية لجمعية المحاسبين القانونيين، جامعة دمشق، سوريا.

حميدات، جمعة (2004). مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمعايير الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية . رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمّان، الأردن.

حنان، رضوان حلوة، والحارس، أسامة، وأبوجاموس، فوزالدين (2004). أسس المحاسبة المالية (ط.1). عمّان :دار الحامد.

خلف، لعيبي (2009). الافصاح المحاسبي في ظل توسيع المنهج المحاسبي المعاصر ليشمل المحاسبة الاجتماعية. رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد، بغداد، العراق.

دنون، عثمان (2015). أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة معلومات القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزرقاء، الأردن.

دوجان، السويسي (2004). مدى تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٩) في القوائم المالية للبنوك التجارية في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزرقاء، الأردن.

الذنيبات، علي (2010). تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية، (ط.3)، دار وائل للنشر، عمّان، الأردن .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرشيدي، ثامر (2012). مدى قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية على التوافق مع قواعد الإفصاح والقياس المتعلقة بالقيمة العادلة للأدوات المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

رضا، صالح(2009). أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد 7، العدد(4)، ص ص 54-75.

السعبري، ابراهيم (2012). القيمة العادلة وتأثير استعمالها في مؤشرات الأداء المالي في المصارف التجارية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد(8)، ص ص225-248.

صوان، محمود (2008). أساسيات العمل المصرفي، (ط.2)، دار وائل لنشر،عمان، الأردن.

عبدالله، خالد امين، قطناني، خالد (2007). البيئة المصرفية واثرها على كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية، دراسة تحليلية على المصارف التجارية في الاردن، المجلة الاردنية للعلوم التطبيقية، المجلد10، العدد1، ص ص19-1.

عدلي، قندح (2013). النزاهة والشفافية في القطاع المصرفي الأردني. بحث مقدم في حلقة نقاشية تنظمها هيئة مكافحة الفساد بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية OECD،عمّان، الأردن.

القشي، ظاهر(2007). السياسة المتبعة في تصنيف الأوراق المالية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم "39" في الشركات المساهمة الأردنية، المجلة العربية للادارة، المنظمة العربية للادارة، جامعة الدول العربية، القاهرة.

لوندى، فهيم صالح (2002). المحاسبة عن القيمة العادلة في البنوك التجارية والإفصاح عنها طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية : دراسة تطبيقية في المملكة الأردنية الهاشمية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل،العدد (1)، ص ص 3-60.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مطر، محمد (2003). دور الافصاح عن المعلومات المحاسبية في تعزيز وتفعيل التحكم المؤسسي، المؤتمر العلمي المهني الخامس لجمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين، عمّان، الاردن.

جعارات، جمال، الطرايرة، جمال، محمود، الطبري (2009). المحاسبة المالية.(ط.2).عمان:إثراء للنشر والتوزيع.

مطر، محمد، السويطي، موسى (2004). التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية. (ط.2).عمان: دار وائل لنشر.

النجار، جميل (2013). أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ،المجلد9، العدد(3)، ص ص465-483.

ناعسة، محمد (2007). اثر مشاركة المحاسبين في تطوير نظم المعلومات المحاسبية على نجاح تلك النظم واثر تطبيقها على الأداء المالي للشركات. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

النجار، جميل (2011). التوسع في الإفصاح داخل القوائم والتقارير المالية لدى الشركات المساهمة العامة وأثره على النشاط الاستثماري، مجلة جامعة فلسطين للبحوث والدراسات، العدد (2)، ص ص 11-45.

يونس، خالد (2011). أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الأسهم (دراسة تحليلية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية). رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع باللغة الإنجليزية

Ahmed et al., (2006). Does Recognition Versus Disclosure Matter? Evidence from Value – Relevance of Bank's Recognized and Disclosed Derivative Financial Instruments: The Accounting Review, Vol.81, pp 253-271.

Alsaidat, Z., sulihat, N., and algazzawi, A. (2014). Accounting Measurement: Islamic Perspective versus Financial Accounting Perspective: A review.Interdisciplinary Journal Of Contemporary Research In Business, Vol.6, No, 2,pp. 362-377.

Barth, E., and Landsman, J. (2005). Fair value accounting: Effects on banks earnings volatility, regulatory capital, and value of contractual cash flows : A review. Journal of Banking and Finance, Vol. 19, pp 577–605.

Barth, E., and Wayne, R.(2002). Fundamental Issues Related To Using Fair Value Accounting For Financial Reporting: A review. Accounting Horizons, vol. 9, pp. 70-79.

Beke,J, (2011). Internationa Management Accounting Information System, International Journal of Management and Technology, Vol.1, No,1,pp 47-60.

Carroll,J., Linsmeier,T., and petroni,K.(2005). The Reliability of Fair Value versus Historical Cost Information: Evidence from Closed- End Mutual Funds. Unpublished Master Dissertation, Department of business, The University of Iowa. Michigan State University.

Epstein, B.,Mirza,.A., (2006). Interpretation and application of International Financial Reporting Standards. Journal of Economics, Finance and Administrative Science, vol.18,No.30.

Gray, R. (2003). Revisiting Fair Value Accounting—Measuring Commercial Banks' Liabilities: a review. a journal of accounting, finance and business stutdies . Vol.39,No,2,pp 250-261.

Hendrickson, S. Eldon. And Michael F. Van Breda, (2001). Accounting Theory. Fifth Edition, Irwin: McGraw-Hill.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

International Accounting Standards. (2014). International Accounting Standard No.16. Property, Plant, and Equipment. IASC.

International Accounting Standards. (2014). International Accounting Standard No.39. Financial Instruments: Recognition and Measurement. IASC.

Rock, L., Elena,S.,and Scarlat,M. (2009). Fair Value Accounting: The Road to Be Most Travelled. Canada: Certified General Accountants Association of Canada.

Slavko, S. (2014). The Impact of Fair ValueAccounting on Earnings Quality in European Countries. Unpublished Master Thesis, Faculty of Economics, University of Split.

Shanklin,B. Hunter, R. Ehlen,R.(2011). A Retrospective View Of The IFRS' Conceptual Path And Treatment Of Fair Value Measurements In Financial Reporting. Journal of Business & Economics Research. Vol.19, pp 23-28.

Weijun, N. (2007).The Effect of Fair Value Accounting in HKAS 40 on Real estate companies Listed in Hong Kong. Unpublished Master Thesis, School of Business, Hong Kong Baptist University.

www.manaraa.com

المراجع الالكترونية

Penman, S. (2012). Financial Reporting Quality: Is Fair Value aPlus or a Minus.London, Accounting and Business Research. Retrieved September 15,2016

http://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/00014788.2007.9730083?cookieSet=1.

Huian,M. (2009). Some Aspects Regarding the Role of Fair ValueAccounting during the Current Financial Crisis. SSRN Electronic Journal (on-line). Available:

https://www.researchgate.net/publication/228151493_Some_Aspects_Regarding_the_Role_of_Fair_Value_Accounting_During_the_Current_Financial_Crisis.

Goodwin,J.,Henderson,.S. (1992). The Case Against Asset Revaluation. Electronic Journal (on-line). Available:

https://www.researchgate.net/pub/247180_The_Case_Against_Asset_Revaluation

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com